INTERNATIONAL LAND COALITION | UNITED FOR LAND RIGHTS

استراتيجية اصحاب المصلحة في حوكمة وادارة الاراضي في المملكة الاردنية الهاشمية

2022 - 2030

حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني
ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين
ابن عبد الله الثاني المعظم حفظه الله ورعاه

تقديم وزارة الزراعة

تحظى الارض في المنطقة العربية وفي الاردن بشكل خاص بأهمية كبيرة ترتبط بالبعد التاريخي والثقافي للمجتمع الاردني، فهي الاساس لحياة السكان على مر التاريخ اذ تؤمن الغذاء واللباس والمسكن والرفاهية للمواطنين عبر تاريخ الحضارات التي احتضنها الاردن. بالإضافة الى ذلك فهي المورد الاقتصادي الذي يحتضن كافة القطاعات الاقتصادية والاساس الذي يبنى عليه كافة الخطط والبرامج الاقتصادية لتحقيق الرفاهية للمواطنين. ومن هنا جاء اهتمام الاردن بحوكمة الارض وانه لشرف لنا ان يكون الاردن من اوائل الدول التي عملت على حوكمة الارض لضمان حقوق جميع المواطنين في الوصول واستعمال الارض من خلال التشريعات التي تنظم هذ الوصول والاستعمال.

لقد عملت وزارة الزراعة بالشراكة مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة ومؤسسة بذور على بناء اول استراتيجية لحوكمة الارض في الاردن، ايمانا منها بأهمية ان يشارك جميع المواطنون الذين يعيشون عليها في صنع القرار المتعلق بحوكمة واستعمال هذه الاراضي بطرقة مستدامة تحفظ حق السكان من شتى المنابت والاصول ومن مختلف الفئات والاجيال القادمة في الاستفادة من الاراضي وادارتها بما يحقق الامن الغذائي لهم ويلبي نظمهم الغذائية، وحق استغلالها للحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية

وتسعى هذه الاستراتيجية الى تهيئة حيز يمكن أن يجمع بين الوزارات والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني يمكن من خلاله بناء حوار بناء بين كافة الشركاء والاستفادة منه في رسم خارطة طريق تفضي اساليب شفافة في حوكمة الأراضي وتضمن حقوق جميع فئات المجتمع.

وقد اولى مولاي صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين اهتماما خاصا بالأرض واهميتها في الامن الغذائي، وقد وجه الى اهمية استغلال اراضي الخزينة والمحطات الزراعية لزيادة الانتاج من المحاصيل الاستراتيجية من خلال بناء الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وقد جاءت هذه الاستراتيجية منسجمة مع التوجهات الملكية السامية لتحديث القطاع الزراعي حيث تعتبر الارض اساسا لنشاطاته ومحورا رئيسيا في تحديثه وتطويره. املا بان تكون هذه الاستراتيجية مدخلاً لتحقيق العدالة لمكتسبات التنمية الاقتصادية بين كافة المحافظات وفئات الشعب الاردني وكذلك ان تكون اساسا لتحقيق التنمية المستدامة التي ننشدها جمعيا سواء على المستوى المحلي والعالمي.

وزير الزراعة

المهندس خالد الحنيفات

شكر وتقدير

تتقدم وزارة الزراعة بأسمى آيات الشكر والتقدير الى مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم وولي العهد المفدى سمو الامير الحسين بن عبد الله المعظم على الاهتمام بالقطاع الزراعي ورعايته لحوكمة الارض في المملكة الاردنية الهاشمية. وكما نتقدم بالشكر الى كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية التي شاركت في اعداد هذه الاستراتيجية وكذلك منظمات المجتمع المدني والجمعيات والاتحادات والنقابات التي ساهمت بفعالية في مراحل اعداد الاستراتيجية. وكما يسعنا ان نقدم الشكر الكبير الى التحالف الدولي للأرض International Land Coalition (ILC) الذي ساهم في الاشراف على إعداد هذه الاستراتيجية من خلال أنشطة التنسيق والدعم مع جميع الأطراف المعنية، وهو ما توج بعقد منتدى عالمي للأرض Global Land Forum Dead Sea 2022 على أرض المملكة؛ إسهامًا في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على الحقوق في إدارة وحوكمة الأراضي، حيث كانت مساهماتهم حاسمة في وصول هذه الاستراتيجية الى حيز الوجود وكذلك تشكيل تحالف وطني للأرض في الأردن، وكما نتقدم بالشكر الى مؤسسة بذور التي نظمت واستضافت جزءا كبيرا من الفعاليات لإعداد هذه الاستراتيجية.

جدول المحتويات

شكر وتقدير 4

1. الجزء الأول: الاراضي في المملكة الأردنية الهاشمية 7

1.1 الخلفية 7

1.2 جغرافية المملكة الأردنية الهاشمية: 11

1.3 المنـــاخ : 13

1.4 انواع حيازة الاراضي في الاردن: 15

1.5 المراعي في الأردن: 16

1.6 استخدامات الاراضي في الاردن: 17

1.7 التحضر والتعدي على الأراضي الزراعية: 18

1.8القوانين الناظمة للأراضي في الأردن 18

1.9التحديات التي تواجه الأراضي في الأردن 19

1.9.1 التعديات والنزاعات على ادارة الاراضي 19

1.9.2 اشكاليات حوكمة الاراضي 19

1.9.3ضعف التخطيط المستدام لاستعمالات الأراضي 20

1.9.4الاستثمار المسؤول للأراضي للحد من الأزمات والكوارث الطبيعية 21

1.9.5تمكين المرأة والشباب والمجتمعات المستضعفة في حوكمة الأراضي: 21

2. الجزء الثاني: استراتيجية اشراك أصحاب العلاقة في حوكمة الأرض وإدارتها 22

2.1 تحليل اصحاب المصلحة: 22

2.1.1اصحاب المصلحة من القطاع العام: 22

2.1.2 اصحاب المصلحة من منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية: 24

2.1.3اصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية: 28

2.1.4اصحاب المصلحة من القطاع الخاص: 29

2.1.5 اصحاب المصلحة من المجتمع المحلي: 30

2.2 الخطة الاستراتيجية لإشراك اصحاب المصلحة 31

2.1.1 الرؤية: 31

2.1.2 الرسالة: 31

2.1.3 الاهداف الاستراتيجية لحوكمة الأرض في الأردن 31

2.2.4 مصادر التمويل: 33

3. الملاحق 34

3.1 ملحق رقم (1): القوانين الناظمة للأراضي في الأردن 34

3.2 ملحق (2): حالات دراسية وقصص نجاح من الأردن حول حوكمة الأرض وإدارتها 39
3.2.1. خطة عمان مدينة خضراء Amman Green City Action Plan 39
4.فريق اعداد الاستراتيجية 43

جدول الاشكال

الشكل رقم 1 يبين الكثافة السكانية في الاردن 7
الشكل رقم 2 استخدامات الاراضي في الأردن 8
الشكل رقم 3 خارطة توزيع الاراضي الزراعية 9
الشكل رقم 4 خارطة توزيع المناطق الجغرافية في الاردن 12
الشكل رقم 5 معدل سقوط الأمطار على المناطق المناخية المختلفة في الأردن 13
الشكل رقم 6 مرتبة الاردن على مؤشر ادارة الاراضي العالمي 17
الشكل رقم 7 مصفوفة أصحاب المصلحة ضمن نطاق عمل NES نحو تحقيق إطار عمل منسق وتشاركي وشامل لإدارة الأراضي في الأردن.....28

1. الجزء الأول: الاراضي في المملكة الأردنية الهاشمية

1.1 الخلفية

تقع المملكة الأردنية الهاشمية في قلب الشرق الأوسط وغرب آسيا بين خطوط عرض 29 درجة و 34 درجة شمالاً وخطي الطول 34 درجة و 40 درجة حيث تغطي الأردن مساحة 89،318 كيلومتر مربع، تشكل الأرض فيها المساحة العظمى وتصل إلى 88،802 كيلومتر مربع، بينما تغطي المياه مساحة 540 كيلومتر مربع بما في ذلك خط ساحلي يصل لغاية 27 كيلومترًا في خليج العقبة وهوالمنفذ البحري الوحيد إلى البحر الأحمر. تتميز طبيعة الأردن بتباين الارتفاع من -430 مترًا عن سطح البحر الميت (أدنى نقطة على وجه الأرض) إلى 1854 مترًا في جبل أم الدامي. بشكل عام، حوالي 90٪ من أراضي الأردن ذات طبيعة جافة إلى شبه قاحلة، ويمتد موسم الأمطار من تشرين الأول إلى أيار مع 80٪ من هطول الأمطار الموسمية خلال الأشهر الممتدة من كانون الأول إلى آذار. يتراوح متوسط هطول الأمطارالسنويبين 600 مليمتر في المرتفعات الشمالية وأقل من 50 ملم في المناطق الصحراوية الجنوبية والشرقية، وتستقبل حوالي 90٪ من أرض الأردن ما يقل عن 150 مليمتر في الموسم.تقسم الأردن إلى 12 محافظة ويبلغ عدد سكانها 10.726 مليون نسمة حيث يتركز معظمهم في العاصمة عمان والمدن الرئيسية (دائرة الاحصاءات العامة، 2020). من الجدير بالذكر بأن 91% من سكان الأردن هم من قاطني المناطق الحضرية كما ويعتبر الأردن من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية كما هو مبين في **الشكل رقم (1)** الذي يبين الكثافة السكانية في الاردن.

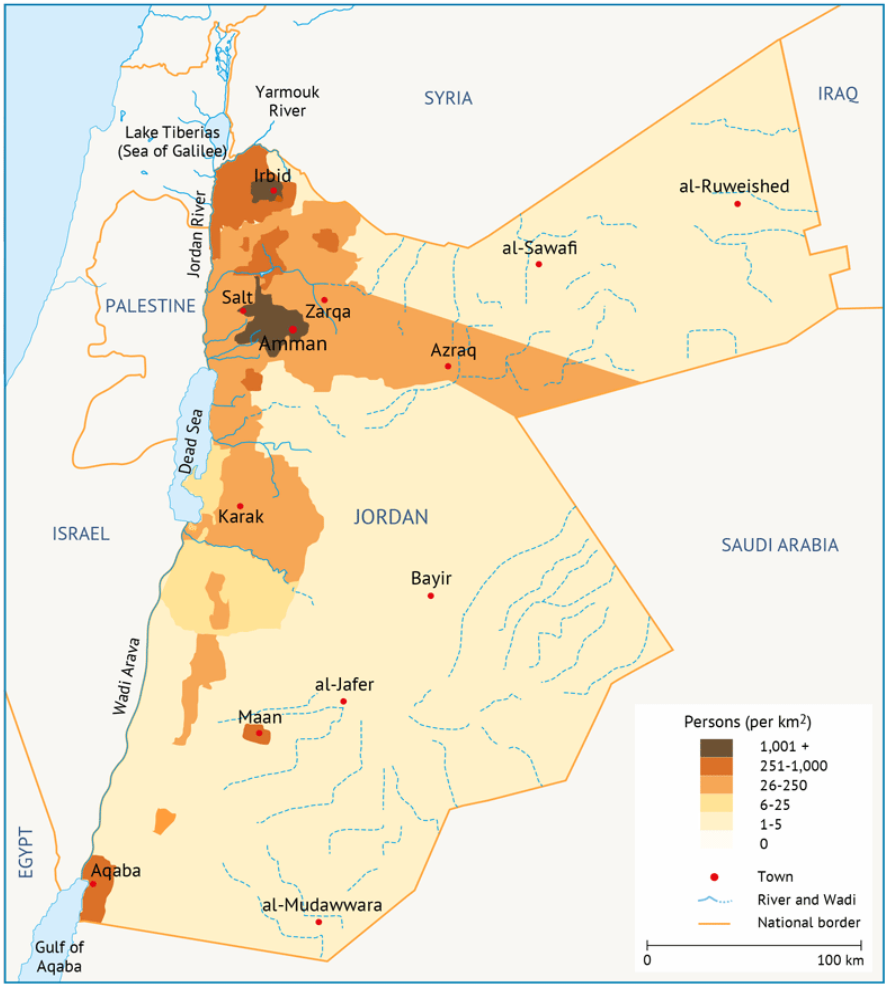

الشكل رقم 1 يبين الكثافة السكانية في الاردن

تغيرت استخدامات الأراضي في الأردن كما هو مبين في **الشكل رقم (2)** وذلك بالتحول نحو الامتداد الحضري بسبب النمو السكاني مما أدى إلى الى زيادة الكثافة السكانية واستبدال وتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي سكنية وقد شكل ذلك ضغوطاً متعددة على مصادر المياه المتاحة وتفاقم أزمة التغير المناخي، ويتميز الأردن بأعلى معدل نمو سكاني في الشرق الأوسط بمتوسط يقارب 5٪ بين عامي 2009 و 2030[1]. ويغطي ما يقارب من 12% من إجمالي مساحة الأرض أراضٍ زراعية وأقل من ثلاثة في المائة منها صالحة للزراعة بينما تشكل الغابات ما يقل عن 1% من مساحة الأردن وقد نمت المناطق الممتدة من عمان إلى الزرقاء حيث يسكنها الآن ما يقرب عن نصف سكان الأردن وتشير التقديرات بخسارة ما يقارب من 23% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة عمان ويوجد العديد من الملاحظات الأخرى على تغيير استخدامات الأراضي فمثلاً تغيرت استخدامات الأراضي من محاصيل الحبوب البعلية إلى المراعي المفتوحة وتحولت الغابات في عجلون إلى أراضٍ زراعية وتسارع تدهور الأراضي بسبب سوء إدارة التربة وانتشار المحاصيل.[2]

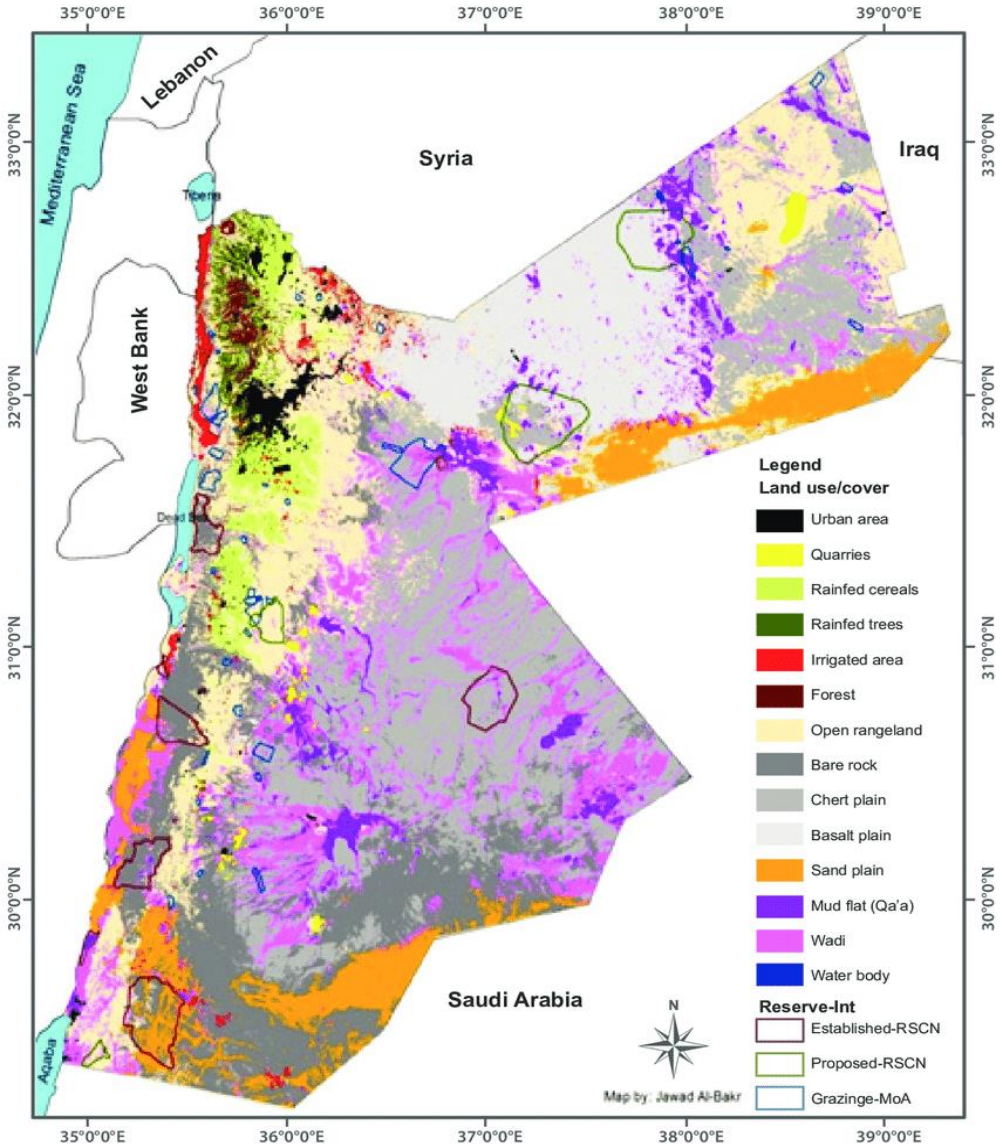

الشكل رقم 2 استخدامات الاراضي في الأردن (المصدر: Al-Bakri et al, 2010)

[1] UN Habitat 2017; World Bank 2017c; Higher Population Council 2013

[2] Hamad 2017; Al Bakri et al. 2013

تبلغ مساحة الاردن الاجمالية حوالي 89.3 مليون دونم منها ما يقرب من 12% كأراضٍ زراعية،ومن الاراضي الزراعية حوالي 1.5٪ اراضي غابات وحوالي 2.48٪ اراضي صالحة للزراعة. وتقدر نسبة الاراضي المروية حوالي0.89٪ وهي جزء من الاراضي الصالحة للزراعة، حيث توجد اغلب هذه المساحات في المرتفعات والتي تزرع بمحاصيل الحبوب والاشجار المثمرة، بينما الجزء الاخر في وادي الاردن حيث يزرع بمحاصيل الخضراوات والاشجار المثمرة لا سيما النخيل والحمضيات. بينما وباقي المساحة تتوزع بين 0.6% مسطحات مائية **(العقبة والبحر الميت)** و حوالي 87.4% اراضي ذات مناخ صحراوي تتلقى أقل من 200 ملم من الأمطار سنويًا، وتستخدم هذه الاراضي كمراعي طبيعية لأغلب سكان البادية **والشكل رقم (3)** يبين خارطة توزيع الاراضي الزراعية.

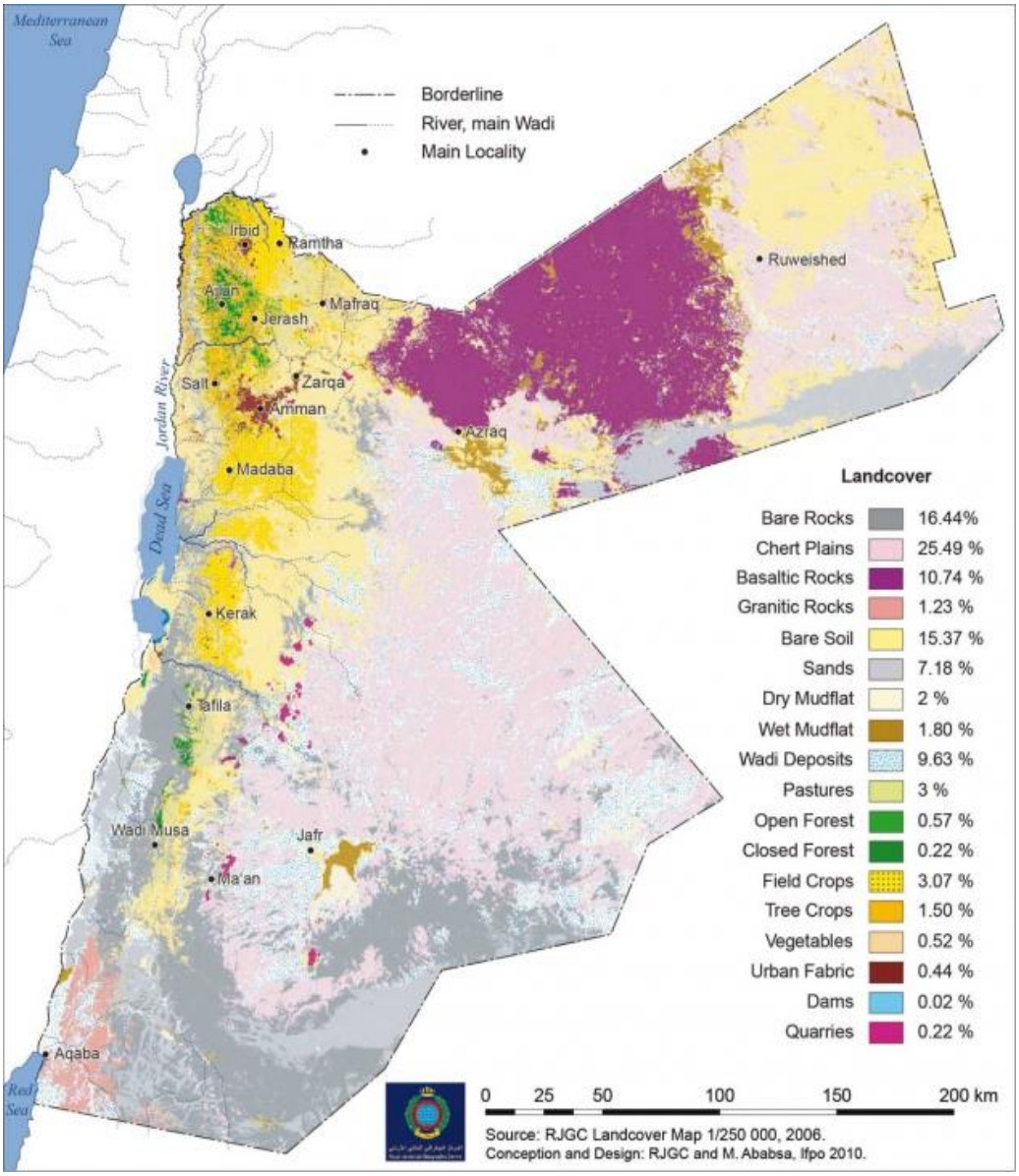

الشكل رقم 3 خارطة توزيع الاراضي الزراعية

يصنف الاردن كدولة ذات دخل أعلى من المتوسط بتعداد سكاني 734.10 مليون نسمة، حيث يعيش 9% منهم في المناطق الريفية وحوالي 12 %من السكان لاجئون سوريون. وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي 44 مليار دولار أمريكي في العام 2019، ليكون دخل الفرد حوالي أربعة آلاف دولار أمريكي سنويا.

تتصف النظم الغذائية في الاردن بالهشاشة والضعف، حيث يقع الاردن في منطقة جافة او شبه جافة مع هطول نسبة امطار منخفضة ومتذبذة من عام الى اخر، بالاضافة الى محدودية المياه الارضية المتجددة واعتماد الاردن بشكل كبير على المدخلات الغذائية والزراعية المستوردة.

وبلغ معدل الفقر المطلق 15,7% في العام 2017 مقارنة ب14,4% في العام 2010 وخلال الربع الاخير من عام 2020 وصل معدل البطالة الى اعلى مستوى في تاريخ الاردن على الاطلاق وهو 24.7% وكانت نسبته بين الذكور 22.6% و32.8% بين الاناث. يعتبر الاردن من اكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم، حيث يستهلك الفرد ما يقل عن 100م^3 سنوياً، ويستهلك القطاع الزراعي حوالي 570 مليون متر مكعب، أو ما يعادل 51.8% من كمية المياه المتاحة عام2018. وساهم ب5% من الناتج المحلي الاجمالي في العام2019. يعتمد الاردن في توفير الطاقة بشكل كبير على الخارج، فقد استورد اكثر من 95% من الطاقة اللازمة بقيمة 3.062 مليار دولار امريكي في العام 2019. وفيما يتعلق بالمناخ فان تغير المناخ يؤثر على جميع مكونات الامن الغذائي وانظمة الغذاء في الاردن، ويتضح ذلك من خلال تناقص نسبة المياه وزيادة وتيرة الجفاف وتسارع تدهور الاراضي، الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى انخفاض الانتاج والانتاجية خاصة بالنسبة لصغار المزارعين ومزارعي الكفاف الذين يعتمدون بشكل رئيسي على الزراعة البعلية وتربية الماشية التقليدية أو شبه المكثفة على نطاق واسع. واستناداً الى مؤشر الامن الغذائي العالمي لعام 2020 فان الاردن قد حقق 60,4 نقطة من أصل 100 واحتل بذلك المرتبة 62 بين 113 دولة مشمولة في مسح الامن الغذائي العالمي لعام 2020.

على الرغم من محدودية الأراضي الزراعية في الأردن ، لعبت إدارة هذه الأراضي دورًا رئيسيًا في صمود الأردن خلال جائحة كوفيد 19 ، حيث استمر تدفق السلع الزراعية ، وخاصة الخضار والفواكه ، إلى الأسواق ، ولم يشهد الأردن نقصًا من هذه السلع. كما أتاحت الحكومة الأردنية للمزارعين الوصول إلى المزارع ، وكذلك تمكين جميع العاملين في سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية من العمل خلال فترات حظر التجول الشامل ، مما أدى إلى استقرار الأسعار ، حيث لم نشهد أي زيادة في أسعار المنتجات الزراعية. منتجات. أدى هذا الوضع إلى التركيز على أهمية القطاع الزراعي في الأمن الغذائي أثناء الأزمات ، مما أدى إلى مراجعة السياسات الزراعية ، حيث تم تعليق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016 - 2025 وتم بناء استراتيجية جديدة وهي الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025 حيث تم بناء الاستراتيجية على محاور سلسلة القيمة لتلافي أوجه القصور التي ظهرت في الاستراتيجية السابقة. نتيجة للمخاطر التي نتجت عن أزمة كوفيد -19 ، خاصة تلك المتعلقة باستيراد المنتجات الزراعية والارتفاع الحاد في تكاليف النقل، وضعت الحكومة الأردنية أول استراتيجية للأمن الغذائي في الأردن 2021-2030 ، تشارك فيها جميع الوزارات والخاصة. وشاركت مؤسسات الأمن الغذائي في القطاع ، وقدمت منظمات الأمم المتحدة والوكالات المانحة الدعم الفني في إعداد هذه الاستراتيجية. ولكي تكون هذه الاستراتيجية عملية وقابلة للتطبيق على أرض الواقع ، تضمنت هذه الاستراتيجية خطة تنفيذية تتضمن برامج ومشاريع وتدخلات إدارية وتشريعية تضمن تحقيق مخرجات الاستراتيجية. وافقت الحكومة الأردنية رسمياً على الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخطتها التنفيذية.

1.2 جغرافية المملكة الأردنية الهاشمية:

يقع الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط، بالقرب من الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، بين خطي طول 36 الى 19 درجة شرقا وبين دائرتي عرض 29 الى 33 درجة شمالا، يحده من الشمال سوريا ومن الشرق والجنوب المملكة العربية السعودية وتقع الجمهورية العراقية الى الشرق، بينما يحده من الغرب الضفة الغربية وإسرائيل. وتبلغ المساحة الإجمالية للمملكة حوالي 89318 كم2، وتقدر مساحة اليابسة حوالي 88778 كم2 وتمثل حوالي 99.4٪ من المساحة الكلية، في حين تبلغ مساحة المناطق المائية 540 كم2 (يشكل البحر الميت بشكل أساسي معظمه). وتقسم المناطق الجغرافية في الاردن الى المناطق التالية كما هو مبين في **الشكل رقم (4):**

أ- البادية الاردنية (صحراء شبه البادية): تشكل معظم أراضي اليابسة وذلك في الجانب الشرقي من الأردن ، تبلغ مساحتها 70000 كم٢ ،تمثل ما نسبته 78.4٪ من المساحة الإجمالية للأردن

ب- السهول: يمثل المساحة البالغة الأهمية في مجال أنتاج المحاصيل الحقلية وخاصة القمح ، وتشمل الاراضي الزراعية البعلية في الجانب الغربي من الأردن ، تبلغ مسحتها 10000كم2 ،تمثل ما نسبته 11.2٪ من المساحة الإجمالية للأردن .

ج- أخدود وادي الأردن : تمثل المساحة الأكثر أهمية في مجال أنتاج المحاصيل الزراعية وخاصة الخضروات ويشمل الاراضي الزراعية الخصبة في الجانب الغربي من الأردن تبلغ مساحته 8228 كم2 ، تمثل ما نسبته 9.2٪ من المساحة الإجمالية للأردن .يعتبر البحر الميت اخفض بقعة في منطقة وادي الأردن، يقع تحت -416 م تحت سطح البحر.

د- المرتفعات الجبلية: الجزء الأعظم منها ينحدر بشدة نحو وادي الأردن وتشتمل على وحدات إقليمية من الشمال الى الجنوب ،تمثل المساحة المهمة في مجال انتاج الأشجار المثمرة، خصوصا أشجار الزيتون، تبلغ مساحتها 550 كم2 ، وتمثل ما نسبته 0.6 ٪ من المساحة الإجمالية للأردن ، تعتبر جبال ام دامي اعلى مرتفع حيث يقع 1845م2 فوق مستوى سطح البحر .

ه- المناطق المائية تمثل 0.6.% من المساحة الاجمالية للأردن ، تتمثل بخليج العقبة والبحر الميت .

يعتبر الأردن من الدول محدودة الموارد الزراعية، إذ لا تتجاوز مساحة أراضيه القابلة للزراعة ثمانية ملايين وسبعمائة ألف دونم، أي ما نسبته 10% فقط من مساحة المملكة، حيث بلغت المساحة المزروعة حوالي 2.2 مليون دونم في العام 2019[3] وتمثل 2.4٪ من اجمالي مساحة المملكة و 24.6٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، ويتمون النمط الزراعي في الاردن الاراضي المزروعة بالمحاصيل وتقدر مساحتها حوالي 1.08 مليون دونم والاراضي المزروعة بالأشجار المثمرة وتقدر مساحتها بحوالي 796 الف دونم والاراضي المزروعة بالخضراوات وتقدر مساحتها بحوالي 334 الف دونم حسب بيانات دائرة الاحصاءات العامة لعام 2019. معظم الأراضي المزروعة تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمطار للري ويرافق ذلك شح كبير في مصادر المياه، وهذا يساهم في تذبذب الإنتاج الزراعي الموسمي والاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية، وإن كان الأردن يصدر بعض المنتجات الزراعية.

[3] دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات الزراعية، 2021

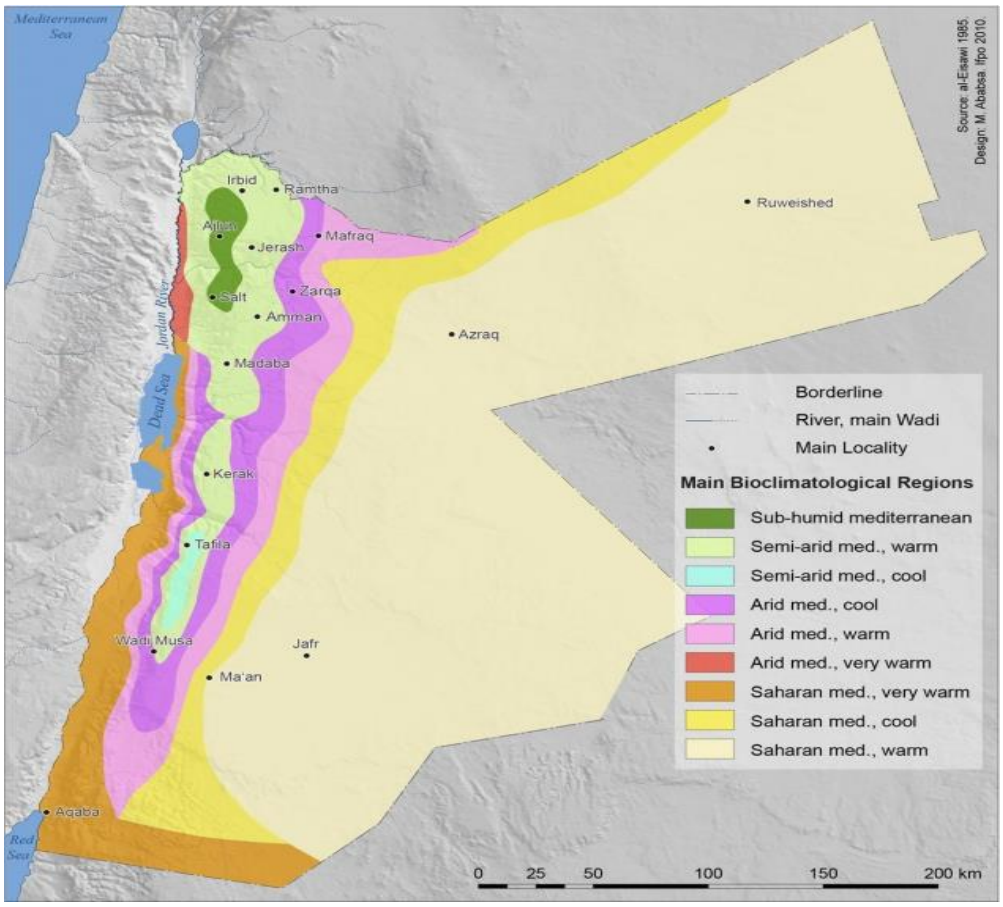

الشكل رقم 4 خارطة توزيع المناطق الجغرافية في الاردن

1.3 المنــاخ :

يصنف مناخ الأردن بمناخ شرقي البحر الأبيض المتوسط و يمتاز بصيف حار جاف وشتاء ممطر، فصل ربيع أكثر جفافاً نسبياً، وبمواسم فصل الخريف . ووفقا لذلك أكثر من 85% من مساحة الأردن معدل هطول الأمطار السنوية فيها أقل من 200 ملم، وهذه المناطق تزداد من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال. أقصى مستوى هطول أمطار سنوي في الاردن يبلغ حوالي 600 ملم ويتمركز في الزاوية الشمالية الغربية من الاردن اما متوسط درجات الحرارة تظهر أنماطاً عكسية، حيث تزيد تدريجيا من المناطق الصحراوية الى المناطق الجافة الى المناطق شبه الجافة، وتنخفض تدريجيا من الشمال إلى الجنوب وتمشيا مع زيادة الارتفاع.

يوضح **الشكل رقم (5)** معدل سقوط الأمطار على المناطق المناخية المختلفة في الأردن، ومساحات الأراضي الخاصة بكل منها (كم2) و النسبة المئوية من المساحة الكلية، وكثافة الأمطار(م م3)، ومعدل كميات الامطار(ملم/سنوي).

يتراوح معدل التبخر السنوي المتوقع في الأردن من 1900ملم في الشمال الغربي كحد أدنى إلى أكثر من 4400 ملم في الجنوب والشرق. يتم رصد نسبة تبخر سنوية عالية تبلغ حوالي 70% في الموسم الجاف من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر. من الممكن ان تصل هذه المعدلات العالية من التبخر 80 ضعف متوسط هطول الأمطار. وتبلغ معدل القيم السنوية والشهرية للتبخر والنتح في الصحراء حوالي 2427 ملم في معان و 2325 ملم في الرويشد شمال شرق البلاد. وفي المرتفعات الجبلية تتراوح القيم السنوية من 1485 ملم في رباع إلى 1343 ملم في الشوبك، وأعلى القيم الشهرية تحدث في تموز/يوليه، وأدنى القيم الشهرية تحدث في كانون الثاني/يناير في جميع المناطق.

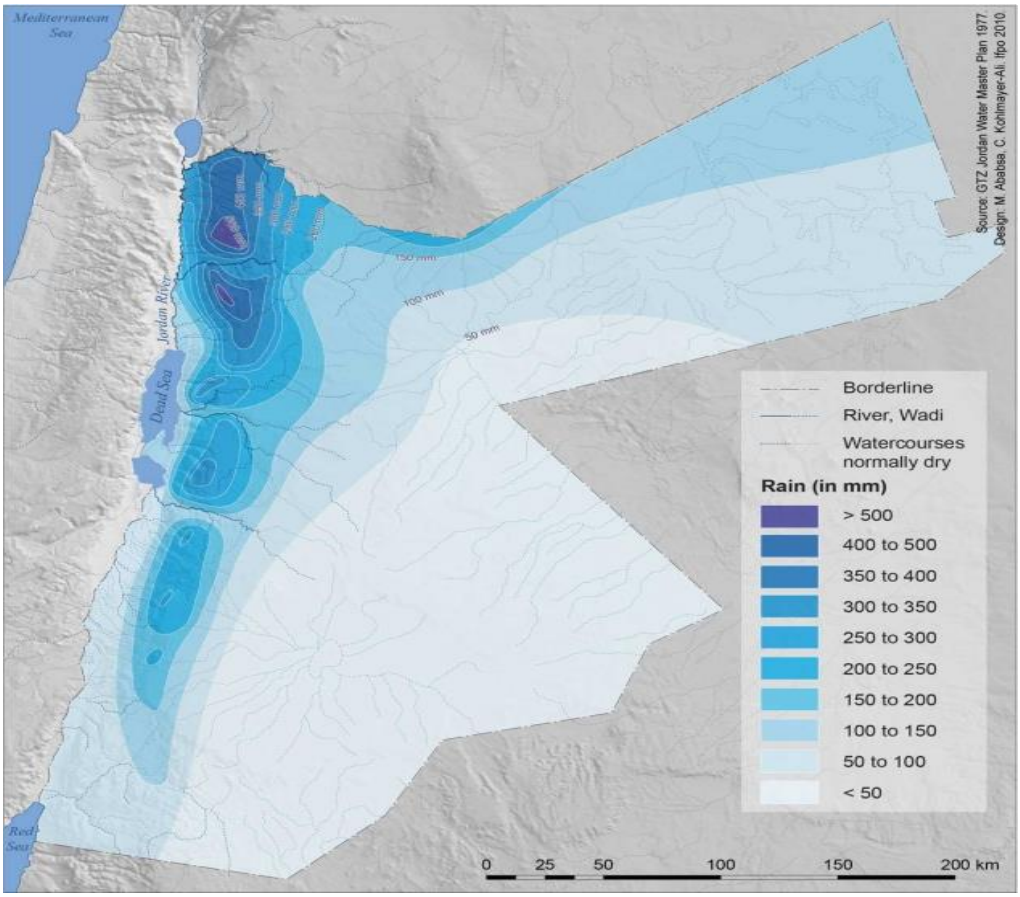

الشكل رقم 5 معدل سقوط الأمطار على المناطق المناخية المختلفة في الأردن

اما النظام الطبيعي لتصريف مياه الامطار في الأردن يتكون من نوعين رئيسيين: أحدهما يصب نحو المنخفضات الصحراوية الشرقية، والآخر يصب غربا إلى "وادي الأردن" حيث ينتهي في نهاية المطاف في البحر الميت، حيث ان معظم الأمطار التي تسقط في مناطق الأحواض الصحراوية الجافة تتبخر. ويعتبر حوض البحر الميت هو حوض الأكثر أهمية من حيث المياه الصالحة للاستخدام ، ويصب في مناطق الواقعة في حوض فلسطين وإسرائيل ، سوريا، ولبنان. وتشير المعلومات إلى أن الأردن تعرض لعدة تغيرات المناخية خلال السنوات الاخيرة و التي سادت في الوقت الحاضر، أدت الى خلق اجواء مناخية غير مناسبة لنمو النبات وتسببت في تأكل الغطاء النباتي ، ان حدوث عملية التصحر يشكل خطرا حقيقيا على الأراضي الزراعية في الأردن.

يعتبر شح المصادر المائية في الأردن، العقبة الرئيسية التي تعترض تنمية القطاع الزراعي، حيث تقدر مياه الري بأقل بحوالي 68% من استخدامات المياه في الأردن، و يصل متوسط مجموع موارد المياه العذبة المتجددة إلى 750 مليون متر مكعب في السنة. في عام 2007، قدر مجموع المياه المستخدمة للأغراض متعددة بحوالي 940 مليون متر مكعب، اي نحو 145 ملم3 للفرد سنويا وهذا المعدل أقل بكثير من مستوى الفقر (500 ملم3/ سنوي). عوامل شح الموارد، اضافة الى التوسع السكاني والجغرافيا القاسية والهجرة الغير المتوقعة ساهم في جعل الأردن واحدا من أكثر البلدان الشحيحة بالمياه في العالم. لهذه الاسباب الأردن ليس لديه خيار سوى الاستفادة من المصادر المتوفرة من الأراضي والمياه. حيث يقدر الطلب على مياه للري حوالي 71٪ من اجمالي الطلب على المياه و 54٪ من إمدادات المياه. وتمحورت خطط التنمية الزراعية في الاردن على الاستغلال الزراعي لمناطق المرتفعات، ومناطق وادي الأردن والمرتفعات المروية.

ان إنتاج الغذاء في البلدان شبه القاحلة مثل الأردن يكاد لا يكون ممكنا من دون الري، وتقع المناطق المروية في وادي الأردن (33،000) هكتار، وفي المرتفعات (44،100 هكتار). وهناك حوالي 400،000 هكتار صالحة للزراعة في الأراضي الجافة والتي تعتمد الزراعة فيها على مياه الامطار، ولكن الزراعة في هذه المناطق تتعرض لعوامل مخاطرة كبيره نتيجة عدم انتظام الامطار وموجات الجفاف. ومع ذلك، يوفر القطاع الزراعي معظم الإنتاج الزراعي في المملكة، وتعتاش عليه نسبة كبيرة من السكان وخاصة في الريف والبادية، كما يساهم بنسبة من تشغيل الايدي العاملة من خلال القطاع نفسه او القطاعات المساندة الاخرى. ان سيناريوهات التغير المناخي تنبئ بحدوث انخفاض آخر في الوارد المائية في الاردن. وبهدف حماية مستودعات المياه الجوفية لدينا، نحن بحاجة إلى استكشاف مصادر جديدة للمياه تدعم التنمية في الأردن، وتعزز زيادة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء.

أما بالنسبة للأنواع البيولوجية، فقد شهد الأردن خلال القرنين الماضيين تغيرات كبيرة على جميع مستويات الأنشطة البشرية المختلفة، والتي تعتبر تهديدًا حقيقيًا للأنظمة البيئية الطبيعية التي تدهورت نتيجة التطور التكنولوجي والزراعي والصناعي. حيث عانى التنوع البيولوجي من تهديدات خطيرة في السنوات الأخيرة نتيجة تضرر المناطق الطبيعية والحياة البرية بشكل سلبي وشديد من جراء النشاط الحضري المتسارع الناتج عن النمو السكاني والهجرة. وتفتيت الأراضي وتدمير واسع النطاق للغابات والنباتات والشعاب المرجانية. أدى الاستخدام الواسع النطاق للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية إلى تلوث التربة والموارد المائية ، بينما ساهم الاستخدام المفرط للآلات الزراعية في تآكل التربة. بالإضافة إلى ذلك ، أدى الاستخدام المتزايد والسريع للمركبات إلى تآكل التربة وموت الحيوانات. ومن المعروف أيضًا أن الرعي الجائر من أهم أسباب التصحر مما يؤدي إلى زيادة نسبة الغبار في الغلاف الجوي. الأمر الذي من شأنه أن يخلق مشاكل صحية للإنسان والحياة البرية. علاوة على ذلك ، فإن الرعي الجائر ضار بالكائنات الحية في التربة التي تعتمد عليها صحة النظام البيئي بأكمله[4]. على مدى السنوات الـ 120 الماضية، فقدت العديد من الأنواع الأردنية الأصلية وانقرضت على الصعيد الوطني ، ويواجه التنوع النباتي انخفاضًا كبيرًا. في المجموع ، يستضيف الأردن 47 نوعًا مهددة عالميًا ، وفقًا لتصنيفها من القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. من بين 78 نوعًا من الثدييات ، هناك 12 نوعًا مهددة عالميًا ، بما في ذلك المها العربي ، والوعل النوبي ، والأنواع الثلاثة من الغزلان

[4]https://www.ecomena.org/biodiversity-jordan-ar/

، وغزال دوركاس وغزال الدراق ، ونوع واحد يعتقد مؤخرًا أنه انقرض على الصعيد الوطني: غزال الجبل. انقرض المها العربي على الصعيد الوطني بسبب الصيد الجائر وكان الوعل النوبي على وشك أن يحذو حذوه ، ولكن تمت إعادة تسميته من خلال برامج التربية الأسيرة. يوجد أيضًا 15 نوعًا من الطيور المهددة عالميًا توجد في الأردن ، أبرزها الحبارى Chlamydotis wavy و Saker Falcon Falco cherrug. هناك 375 نوعًا نادرًا أو نادرًا جدًا من النباتات ، و 150 نوعًا مهددة بالانقراض ، 18 منها مهددة عالميًا في قائمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ، و 75 نوعًا انقرضت. في خليج العقبة ، العديد من الأنواع المرجانية مهددة عالميًا وتحميها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، مثل المرجان الأحمر والأسود5.

شهد الأردن مؤخرا تحركا على كافة المستويات لحماية تراثه الطبيعي بكل مكوناته. التزم الأردن باتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES)، وتم سن تشريعات تتعلق بإلزام المستثمرين بتقديم دراسة عن الأثر البيئي للمشاريع المقدمة للاستثمار في جميع المجالات كشرط أساسي لتنفيذها. نتيجة لاتخاذ تدابير الاستدامة، والتي تم تطبيقها على نطاق واسع، لوحظ أن استعادة وتحسين النظام البيئي في الأردن.
على مدى السنوات الـ 120 الماضية، فقدت العديد من الأنواع الأردنية الأصلية وانقرضت على الصعيد الوطني، ويواجه التنوع النباتي انخفاضًا كبيرًا. في المجموع ، يستضيف الأردن 47 نوعًا مهددة عالميًا ، وفقًا لتصنيفها في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. https://www.cbd.int/countries/profile/?country=jo

1.4 انواع حيازة الاراضي في الاردن:

تنظم حيازة الاراضي في الاردن بموجب قانون الملكية العقارية رقم (13) لسنة 2019 وعرف القانون الملكية العقارية بانها "قطعة الارض والبناء المقام عليها واي حصة شائعة في اي منهما" وقسم القانون الملكيات العقارية الى اربع فئات وهي[6]

أ- **العقارات المملوكة:** وهي العقارات التي يجري عليها حق الملكية الذي يولي مالكها حق استعمالها واستغلالها والتصرف فيها ضمن القانون.
ب- **العقارات الموقوفة:** العقارات التي اوقفها مالكوها فحبست عن التصرف على وجه التأبيد وخصصت منافعها للبر ولو مالا.
ج- **الاراضي المتروكة:** العقارات العائدة رقبتها للخزينة وترك حق الانتفاع بها لمنفعة عامة الناس او جماعة محددة منهم.
د- **الاراضي الموات:** العقارات البعيدة عن العمران والعائدة للخزينة والخالية التي لم تزرع وليست في ملك احد ولم تجر عليها اعمال التسوية ولم تسجل ولم تترك لمنفعة عامة الناس ولا لمنفعة جماعة محددة منهم.

وتعتبر الاراضي الموات هي الاكبر مساحة في الاردن ويستخدم بعضها من قبل اهل البادية كمراعي طبيعية. اما الاراضي المملوكة كملكية خاصة فيتم التعامل معها من خلال البيع والشراء، ويسمح للأجانب والشركات الأجنبية بامتلاك أو استئجار هذه العقارات في الأردن لأغراض السكن والاستثمار والصناعة والزراعة ووكذلك لغير العرب يشرط أن تسمح بلادهم الأصلية بحقوق ملكية العقارات للأردنيين. ويتم تخصيص بعض اراضي الدولة للجهات الرسمية والحكومية ولا يُسمح بتفويض الأراضي المملوكة للدولة إلا للمواطنين الأردنيين ووفق شروط محددة.

[5]https://www.cbd.int/countries/profile/?country=jo
[6]قانون الملكية العقارية رقم (13) لسنة 2019

1.5 المراعي في الأردن:

تغطي المراعي الطبيعية في الأردن حوالي 81 مليون دونم أي ما يعادل حوالي 90٪ من المساحة الكلية للمملكة، ويقل معدل الأمطار السنوي فيها عن 200 ملم، وتشمل المراعي الطبيعية حوالي 10 ملايين دونم مناطق شديدة الانحدار.

لقد بدأت نشاطات حماية وتنمية المراعي في الأردن منذ عام 1940، حيث قامت وزارة الزراعة بإنشاء حوالي 41 محمية رعوية مساحتها الإجمالية حوالي مليون دونم، وتم زراعة 25 ٪ من تلك المساحة بالشجيرات الرعوية. وهذه الاراضي مسجلة قانونيا كمحميات رعوية مملوكة لوزارة الزراعة حيث يسمح بالرعي في اوقات محددة وبحسب العبء الرعوي ولا يسمح للناس بالسكن فيها.

مناطق البادية الأردنية **(المراعي الطبيعية)** في الأردن، مملوكة للخزينة، ولا رقابة على الرعي فيها، وهذا الرعي عادة ما يكون فوق قدرة المراعي (يختلف عن محميات الرعي التي يتم فيها الرعي من خلال وزارة الزراعة). هذه المنطقة يسكنها نسبة قليلة من عدد السكان تقل عن 200 ألف نسمة. تمثل المراعي الموارد الطبيعية المتجددة لها، والتي تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد المحلي في البادية من خلال توفير الأعلاف. ونظراً للتدهور الذي تعرضت لها المراعي الطبيعية خلال العقود الأخيرة فقد أصبحت تنتج أقل بكثير من المتوقع منهم. ويقدر إنتاجها بحوالي 40 مليون وحدة علفية (الوحدة العلفية تعادل 1 كيلوغرام من الشعير) في المناطق شديدة الانحدار، ويمكن أن تنتج حوالي 113.6 مليون وحدة علفية في المناطق ذات معدل أمطار سنوي أقل من 100 ملم. ومن المتوقع أن يزداد الإنتاج فيهما إلى 64 و 176 مليون وحدة علفية على الترتيب في حال تطوير هذه المناطق. وقدر إنتاج الأعلاف من المراعي حوالي 70٪ من متطلبات حيوانات الرعي في الأردن حتى عام 1970 وانخفضت إلى 20 - 30٪ بسبب تزايد أعداد الحيوانات والتدهور المستمر للمراعي. وفي الآونة الأخيرة تعرضت المراعي الأردنية وما تزال للتدهور المستمر الذي أدى إلى إزالة غطائها النباتي نتيجة الاسباب التالية:

أ- الرعي الجائر والمبكر للنباتات الرعوية.
ب- حراثة المراعي بقصد إثبات الملكية.
ج- اجتثاث الشجيرات لاستعمالها كوقود.
د- الحركة العشوائية للمركبات.

وقد اهتمت الحكومات الاردنية بالمرأة الاردنية في البادية من خلال برامج مشاريع ممولة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) حيث تم تطبيقها في عام 2012 -2015؛ ويهدف البرنامج إلى زيادة حجم و فعالية استخدام الموارد المحلية والمساعدات لتنفيذ الالتزامات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن توفير الدراسات التي تظهر واقع الحال لهذه الشريحة وسبل النهوض بها لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

1.6 استخدامات الاراضي في الاردن:

تعود الزراعة في الأردن الى فترات تاريخية طويلة تمتد الى 3000 سنة وما قبلها، وهذا يتضح من الاكتشافات في مختلف المستوطنات البشرية القديمة. من المعروف أن السكان في العصور القديمة كان أكبر مما هو عليه الآن. حيث تم استصلاحها مساحات واسعة من الأراضي في المناطق المحيطة بالمستوطنات القديمة العديد، من الأمثلة عليها المدرجات الرومانية، الصهاريج والخزانات التي لا تزال موجودة، على سبيل المثال، في مأدبا، ومنطقة سهل جنوب عمان، يوجد نظام متطور لجمع المياه وتخزينها لأوقات الجفاف. وكذلك في بقية مناطقة السهوب حيث الغطاء الحرجي ومعاصر الزيتون يشهد على الظروف الرطبة التي كانت متوفرة اكثر من الوقت الحاضر. ونتيجة تطور ادارة الاراضي في الاردن فقد احتل المرتبة 58 على المؤشر العالمي لادارة الاراضي لعامة 2022، كما هو مبين في **الشكل رقم (6).**

الشكل رقم 6 مرتبة الاردن على مؤشر ادارة الاراضي العالمي

ويسود في الوقت الحالي المناخ الجاف مع موجات الجفاف المتكررة، جنبا إلى جنب مع سوء استخدام موارد الأرض الذي ادى الى تدهور خصائص التربة وجعلها غير ملائمة للزراعة، وتدهور الغطاء النباتي. بالإضافة الى إساءة استخدام موارد الأراضي والرعي الجائر في مناطق السهوب والصحراء، وكذلك في أراضي الغابات من المرتفعات. الإفراط في الحمولة الرعوية كلها اسباب ادت إلى تدمير الغطاء النباتي، تعرض التربة الزراعية الى التعرية من مياه الأمطار والجريان السطحي. وكذلك لعبت العواصف الترابية والممارسات الزراعية الخاطئة في منطقة السهوب الى زيادة فقدان التربة الزراعية.

وكان للمعدل السريع للنمو السكاني في الأردن منذ 1940، دور كبير في زراعة الأراضي الهامشية، والممارسات غير السليمة مثل الحراثة أسفل المنحدرات، واستخدام الآلات الزراعية الثقيلة والذي ادى الى تسارع معدل تدهور التربة وانخفاض إنتاجية الأرض. التحضر ساهم في زيادة التعدي على الأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة ومعدلات الهطول المطري العالي في المرتفعات الأردنية، وكذلك مناطق الإنتاج التقليدية للمحاصيل الزراعية كالقمح والشعير. في الوقت نفسه، كان هناك توسع في الزراعة الصالحة للزراعة في المناطق الزراعية الهامشية أكثر من السهوب، وهذا ادى في اوقات لاحقة الى تدمير الغطاء النباتي الطبيعي، وفشل المحاصيل الزراعية. كما شهد الزراعة تزايد في ضخ المياه

الجوفية لأغراض الري ، دون وجود محاولات جادة لتحسين التغذية الخزانات الجوفية كتلك التي كانت تستخدم في الماضي بصورة ناجحة.

كما ادى التوسع في الزراعة المروية للمحاصيل ذات الانتاج العالي والاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات الحشرية الى العديد من الاثار السلبية على المدى الطويل خاصة على نوعية المياه، ونوعية المياه الجوفية، وساهم تدهور نوعية المياه في تدهور نوعية التربة الزراعية وقد اشارت العديد من الدراسات الى حصول هذا الوضع خاصة في مشاريع الري في الصحراء والتي اصبحت التربة فيها تعاني من الملوحة نتيجة مزيج من التربة والصرف الظروف غير المواتية والذي ادى الى التصحر وخروج هذه الاراضي من الاستخدام الزراعي يتزايد ببطء.

1.7 التحضر والتعدي على الأراضي الزراعية:

خلال العقود الثلاثة الماضية، شهد قطاع البناء والتشييد توسعا افقيا كبيرا على حساب الأراضي الزراعية نظرا لقصور نظام استعمالات الاراضي في ملاءمة الأراضي لمختلف استخدامات الأراضي. كما ادى التوسع في التنظيم وحدود البلديات وبيع الاراضي الى تهديد الاراضي الزراعية وكانت النتيجة فقدان 882 ألف دونم من الاراضي الزراعية لصالح الاستخدامات الحضرية. سجلات دائرة الأراضي والمساحة تشير إلى أن مساحة الأراضي التي تم تخصيصها للمراكز الحضرية، و المدن والقرى (وهي جميعها ذات استخدام زراعي) بلغت 169000 هكتار. هذا بالإضافة إلى المناطق التي تنظمها المراكز الحضرية والتي يبلغ عددها حوالي 115 مراكزا حضريا، حيث تقدر اجمالي الاراضي الزراعية المفقودة حوالي 23300 هكتار. وتقع جميع هذه الأراضي ضمن أفضل المناطق الزراعية التي تتلقى بمتوسط سنوي للهطول المطري يتجاوز 350 ملم. علاوة على ذلك، لعب التوسع الكبير في انشاء الطرق الثانوية والقروية على حساب الاراضي الزراعية دورا كبيرا في خروج الاراضي الزراعية من الاستخدام الزراعي حيث بلغ طول الطرق في المملكة حوالي 5527 km . وإذا أخذ عمان كمثال للتوسع العمراني، كان مجموع مساحة عمان في 1956 حوالي 550 هكتار واصبحت 18000 هكتار في عام 1981، وفي عام 1992 اصبحت مساحة عمان الكبرى حوالي 63000 هكتار. وتبلغ مساحة عمان عام 2021 حوالي 79793 هكتار[7]

وعلاوة على ذلك، أدى التوسع العمراني إلى التخلي عن الزراعة والتحول نحو التداول وبيع الأراضي. وقد أدى التوسع العمراني التعسفي أيضا إلى إنشاء مجتمعات التي تفتقر إلى الظروف الصحية المناسبة، مثل استخدامات المياه وأساليب غير لائقة لجمع النفايات وهذا ساهم في زيادة تلوث المياه السطحية ومصادر المياه الجوفية وأثرت سلبا على البيئة ككل.

1.8 القوانين الناظمة للأراضي في الأردن

تخضع إدارة الأراضي في الأردن لمجموعة من القوانين والتشريعات . منها ما يتعلق بتنظيم ملكية الاراضي ، والاخر يتعلق باستخدام الاراضي. وتتوزع هذه القوانين بين مجموعة واسعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية. وفي السنوات الأخيرة تم تحديث بعض هذه القوانين بهدف تبسيط الإجراءات والاستثمارات المتعلقة بإدارة الأراضي. وبشكل عام فإن هذه القوانين لا تحتوي على أي نصوص تمييز ضد المرأة أو أي مكون من مكونات المجتمع الأردني، واهم هذه القوانين هو قانون الملكية العقارية رقم13 لسنة 2019 وقانون المحافظة على املاك الدولة رقم (11) لسنة 2021. والملحق رقم (1) يوضح أبرزهذه القوانين.

[7]https://www.ammancity.gov.jo/ar/gam/amman.aspx

1.9 التحديات التي تواجه الأراضي في الأردن

1.9.1 التعديات والنزاعات على ادارة الاراضي

ادى عدم معالجة المشاكل المرتبطة بالاراضي الى ظهور بؤر للنزاعات على ملكية واستغلال الاراضي وخاصة اراضي الدولة واهم هذه البؤر:

أ- النزاع على اراضي الغابات: شهدت اراضي الغابات الحكومية خلال العقود الماضية العديد من التعديات وخاصة لمجاوري هذه الغابات حيث تم الاعتداء على اراضي الغابات لغايات انشاء المساكن والمزارع الخاصة وتكاد هذه التعديات تنتشر في مختلف محافظات المملكة ولغاية الان لم تعمل الحكومة على ايجاد حلول واقعية تحافظ على الامن الاجتماعي من جهة والحفاظ على موارد الغابات من جهة اخرى.

ب- النزاع على اراضي الخزينة في منطقة الازرق: وهي من المناطق التي شهدت تعديات واسعة على اراضي الخزينة وتم انشاء عدد كبير من المزارع وحاولت الحكومة خلال عقد الثمانينيات ايجاد حلول لهه المشكلة الا ان رفض المزارعين لدفع بدل عن قيمة الارض ادى الى ابقاء هذه المشكلة قائمة وتلجأ الحكومة الى عدم تقديم الخدمات الزراعية الى الاراضي المعتدى عليها في منطقة الازرق.

ج- النزاع على اراضي الخزينة في محافظة الزرقاء: حيث تم الاعتداء على اراضي الخزينة لأغراض اقامة السكن وقامت نتيجة لذلك العديد من الاحياء السكنية وبعض هذه الاحياء على املاك خاصة تخص المواطنين وتم استحداث مشروع من قبل دائرة الاراضي والمساحة لمسح الاعتداءات ولمعالجة الخلل القائم منذ السبعينات بسبب عدم وجود نصوص رادعه تعمل على حماية املاك الدولة وبسبب تقليص عمل حراس املاك الدولة.

د- النزاع المتوقع مستقبلا على اراضي مخيمات اللاجئين: حيث قامت الحكومة خلال الفترة 1967-1982 بوضع اليد على اراضي جزء منها للحكومة والجزء الاخر للمواطنين وتم تقديم هذه الارض لغايات انشاء 13 مخيم للاجئين الفلسطينيين، وقامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بمساعدة اللاجئين على انشاء الوحدات السكنية وكذلك توفير المرافق العامة كالطرق والمياه والكهرباء والمدارس والخدمات الصحية، الا ان التغيرات العمرانية الهائلة التي تمت في الأردن ادى الى ارتفاع بدلات الايجار واسعار الاراضي وهذا ادى الى نزاع قانوني بين اصحاب اراضي المخيمات والحكومة الاردنية ووصلت هذه الخلافات الى المحاكم النظامية، وتتطلب معالجة هذه المشكلة تدخل الوكالات الدولية لتوفير الموارد لإيجاد حل نهائي يضمن حقوق اللاجئين من جهة وكذلك حقوق اصحاب الاراضي من جهة اخرى. .

ه- النزاعات الناشئة عن عمليات الرعي: حيث جرى العرف في البوادي الاردنية بسيادة تقسيمات الرعي (الواجهات العشائرية) وهي تقسيمات واسعة جدا وليس لها اساس قانون وكانت تستخدم لتحديد مناطق الرعي للقبائل الاردنية قبل تأسيس المملكة. وبالرغم من ان هذه التقسيمات غير قانونية الا ان اهل البادية ينظرون اليها كحقوق مكتسبة مما يؤدي الى ظهور النزاعات مع المستثمرين الذين يحصلون على رخص التعدين او الاستثمار في بعض المناطق.

1.9.2 اشكاليات حوكمة الاراضي

توجد في الاردن منظومة جيدة من القوانين الناظمة لإدارة الاراضي الا ان تعدد القوانين التي تنظم إدارة الأراضي في الأردن وتنوع المؤسسات التي يقع على عاتقها تنفيذ هذه القوانين مما يؤدي إلى خلق العديد من التحديات في حوكمة الأراضي في الأردن. وتعتبر الحوكمة الرشيدة كشرط أساسي لاستدامة الأراضي حيث تتضمن برامج إدارة الأراضي والموارد في ظل تزايد تدهور الأراضي والتحديات المحيطة بها. إن توفر حقوق واضحة وحوكمة رشيدة هي نقطة انطلاق للتغيير كما وأن توفير حقوق حيازة آمنة وطويلة الأجل يشجع الأشخاص الذين يعيشون ويعتمدون على الأرض على الاستثمار في الممارسات المستدامة ويمكن أن يقلل من الحوافز لاستغلال الموارد أو التعدي على مناطق جديدة. كما وتعتبر اللامركزية كإضافة مهمة لإدارة الأراضي والموارد وتساهم في تحسين النتائج البيئية والاقتصادية المجتمعية وجميع ذلك مهم في ظل توفر إدارة شفافة وشاملة للأراضي والموارد.ويمكن أن تكون إدارة الأراضي أداة لعكس عدم المساواة في الأراضي ووضع السياسات والممارسات شاملة للأشخاص الذين يعيشون في ظروف صعبة.

1.9.3 ضعف التخطيط المستدام لاستعمالات الأراضي

يتم تعريف استعمالات الأراضي بأنها كل التعديلات وبرامج الإدارة التي يقوم بها البشر على البيئة الطبيعية أو البرية وتحويلها إلى مسطحات مبنية وموائل شبه الطبيعية مثل الحقول الصالحة للزراعة والمراعي[8].

تتمثل أهمية التخطيط لاستخدامات الأراضي في الحفاظ على البيئة، والاعتراف بحقوق الأراضي القائمة ومنع النزاعات ، خاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية وتوفير ظروف مناسبة للتنمية المجتمعية الاقتصادية حيث تعزز المناطق الحضرية على سبيل المثال النمو الاقتصادي وتلبي الاحتياجات السكنية والصناعية والتجارية في ظل ازدياد أعداد السكان. كما وتعتبر الأراضي الزراعية وتوفرها أمرًا بالغ الأهمية لما توفره من غذاء وهي مصدر مهم للعمالة وتوفر المناطق الغابية مناطق التنزه والترفيه وهي موائل مهمة للحياة البرية وتوفر الأراضي الرطبة والمسطحات المائية إمدادات المياه اللازمة للشرب وري المزروعات.

بالرغم من ان استعمالات الاراضي في الاردن نظمها قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية قانون رقم (79) لسنة 1966 ونظام تنظيم استعمالات الاراضي رقم 6 لسنة 2007 نظام الأبنية وتنظيم المدن والقرى رقم(1) لسنة 2022 والأنظمة النافذة لأمانة عمان وسلطة وادي الأردن وسلطة إقليم العقبة وسلطة اقليم البتراء والتي حددت انواع استخدامات الاراضي في كافة مناطق المملكة وكذلك تم تشكيل مجلس اعلى للتنظيم، الا ان المشكلة نتجت عن قضيتين اساسيتين وهما:

أ- لم تأخذ التقسيمات النواحي البيئية والمناخية في التقسيم وهذا اوجد صعوبة في التعامل مع التقسيمات القائمة.
ب- ان المجلس الاعلى للتنظيم لا يضم كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بإدارة الاراضي وكذلك لا يوجد تمثيل كافي لمؤسسات المجتمع المدني المعنية بإدارة الاراضي. يتولى المجلس المهام الآتية:

(1) إعلان وتوسيع وتعديل مناطق تخطيط المدن.
(2) إقرار المخططات الهيكلية والتنظيمية.
(3) إصدار الأمر بإلغاء أو تعديل أي ترخيص صادر بموجب هذا القانون إذا تبين أنه صدر بشكل غير قانوني ومخالف لخطط البناء ولوائحه وأوامره وتعليماته.
(4) الموافقة على مشروعات الأنظمة والقوانين التي تضعها إدارة التنظيم والمتعلقة بالشؤون التنظيمية.
(5) تشكل إدارة تخطيط المدن والقرى المركزية وتناط بها المهام التالية:

- إجراء المسوح المادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق أهداف التخطيط الحضري والقرى.
- اعداد مخططات التنظيم الجهوي لجميع مناطق ألوية (المراكز الإدارية) بالمملكة.
- اعداد المخططات الهيكلية للمدن التي لا توجد بها مثل هذه المخططات.
- مساعدة وإرشاد سلطات تخطيط المدن المحلية لإحداث تغيير في خططها الهيكلية اللازمة لظروف تنمية المدينة ، أو لإدخال تعديلات عميقة ، وإجراء المسوحات الجغرافية والاجتماعية اللازمة.
- تزويد اللجان الإقليمية المشتركة لتخطيط المدن بالخبرات الفنية لمراقبة التخطيط والبناء.
- اعداد اللوائح النموذجية التي تعنى بشؤون تنظيم المدن والقرى والمباني المختلفة والتي تعتبر اساسا لسن انظمة خاصة داخل مناطق التخطيط المختلفة في المملكة.

[8] Ellis, Erle; Goldewijk, Kees Klein; Gaillard, Marie-José; Kaplan, Jed O.; Thornton, Alexa; Powell, Jeremy; Garcia, Santiago Munevar; Beaudoin, Ella; Zerboni, Andrea (2019-08-30). "Archaeological assessment reveals Earth's early transformation through land use". *Science*. 365 (6456): 897–902. doi:10.1126/science.aax1192. hdl:10150/634688

ويجري حاليا العمل على تحديث خارطة استعمالات الاراضي 2007 وتعديل النظام المناط بها وذلك لما استجد منفع اليات عمرانية وبيئية وتم انجاز المخططات الشمولية في كافة بلديات المملكة. وهنا لا بد من التأكيد ان تأخذ التعديلات تخطيط استخدامات الأراضي في الأردن بطريقة تضمن كافة الجوانب البيئية والمجتمعية الاقتصادية لضمان استدامة الأراضي وتحقيق الاستفادة المطلوبة منها. كما وأن وضوح الحقوق في الأراضي والموارد هي أحد أهم مكونات التجارة وما يساهم في توفير بيئة ملائمة للنمو. وتعمل خطط استخدامات الأراضي على حماية الأراضي وتوفير أنظمة حوكمة رشيدة وفعالة.

1.9.4 الاستثمار المسؤول للأراضي للحد من الأزمات والكوارث الطبيعية

إن استثمار الأراضي بطريقة فعالة هو الملاذ الآمن للدول لضمان تحقيق العديد من المنافع من أهمها الأمن الغذائي وتقليل الصراعات (النزاعات) حول حقوق حيازة الأراضي (كأراضي الازرق واراضي المراعي وغيرها) مما يساهم في تجنب التكاليف المرتفعة لمعالجة هذه التحديات سواءً المرتبطة بالمصادر البشرية أو الاقتصادية كما ويساعد ذلك في النمو الاقتصادي والتنمية وكل ذلك يحتاج إلى منظومة متكاملة تبدأ بمراجعة وتعديل المنظومة التشريعية والتنظيمية وتوفير سجلات موثوقة لحقوق الأراضي، وتعزيز سيادة القانون.

يجب تطوير حوكمة الأراضي وآليات إدارتها بغض النظر عن نوعية استخدامها وطبيعة حيازتها وحقوق الملكية فيها لضمان قدرة الأراضي والمجتمعات المرتبطة بها للاستجابة لتأثيرات تغير المناخ والأوبئة وغيرها من الأزمات. ومن المعروف بأن التغير المناخي على سبيل المثال سيؤثر على قيمة الأرض والموارد الطبيعية الأخرى وسيؤدي إلى نزوح البشر وهجرتهم مما سيؤثر على طبيعة استخدامات الأراضي واستدامتها وسيخلق العديد من الصراعات حول حقوق استخدامات الأراضي مما يستدعي تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات لتخفيف تأثيرات التغير المناخي والتكيف معه.على الرغم من تنفيذ منطقة 10 للمحميات الطبيعية و 38 من المحميات الرعوية لحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ، فإن هذه التدخلات ليست كافية للتكيف مع التغيرات المناخية ، حيث يتطلب تكامل مشاركة المجتمع أفكارًا إبداعية في هذا المجال ، وتحاول هذه الاستراتيجية الوصول إليها من خلال السياسات التي تقترحها ، لأن مسألة تعريف حقوق حيازة الأراضي واستخدام المصادر الطبيعية وتطبيقها بشكل فعال تعد من المحركات الرئيسية لحماية التنوع الحيوي والأنظمة البيئية كونها تمنع التعديات التي قد تحدث بسبب استثمارات التعدين والرعي الجائر وازالة الغابات واستنزاف المسطحات المائية وغيرها الكثير والتي ستؤدي إن لم ضبطها إلى تدهور الموارد الطبيعية والنظم البيئية. بالإضافة إلى ذلك فإن تعريف هذه الحقوق سيزيد من الاهتمام والشعور بالملكية مما سيضمن حماية هذه الموارد.

كما أن الحلول لمشاكل التغيير المناخي وتدهور التربة والتنوع الحيوي لا يجب أن لا تغفل عن حقوق ومصالح مستخدمي الأرض التقليدين وأن لا يتم تغيير وظيفة واستخدامات الأرض بشكل يؤثر على مصالح المجتمعات . فمشاريع التشجير وإعادة التشجير يجب أن تكون مدروسة بحيث لا تؤثر على استخدامات الأرض التقليدية (مثل تحويل المراعي الى غابات)

1.9.5 تمكين المرأة والشباب والمجتمعات المستضعفة في حوكمة الأراضي:

إن مشاركة المرأة والشباب والمجتمعات المستضعفة في إدارة الأراضي هي أمر في غاية الأهمية خصوصاً أنهم من المستخدمين الرئيسيين للأرض، ونظرا لارتفاع معدلات البطالة في الريف والبادية بدأ الاتجاه الى تطوير اراضي الحكومة لغايات ايجاد فرص العمل في مناطق الريف والبادية من خلال مدخلين الاول: تمكين هذه الفئات من العاطلين عن العمل من الاراضي لإقامة الانشطة الاقتصادية التي تساعدهم في تحسين ظروف معيشتهم والثاني: تمكين المستثمرين من انشاء مشاريع للاستثمار الزراعي شريكة ان يتم تشغيل ابناء المجتمعات المحلة في فرص العمل المستحدثة على أن تراعي أي استثمارات الحقوق العرفية للمجتمعات المحلية وتساهم في تنمية مستدامة وتمكنهم من ادارة الأرض وليس فقط كعمال لدى المستثمرين.

حاليًا، تم العمل في إطار الخطة الوطنية للزراعة المستدامة 2022-2025 على الخطط الحكومية التي تعمل في هذا الاتجاه. وتتضمن الخطة آلية لتمكين الشباب والنساء في المجتمعات المحلية ، وكذلك الشركات الزراعية ، من إدارة أراضي الخزينة في الأنشطة الزراعية لتوفير فرص العمل ومصادر الدخل للمجتمعات المحلية. على الرغم من أن كل هذه الخطط والبرامج لا تتضمن أي تحيز ضد المرأة ، إلا أنه لا توجد بيانات متاحة عن نسبة النساء المستفيدات من المشاريع السابقة في وادي عربة والمدورة ، لكننا نعتقد أن فرص استفادة المرأة كانت شبه معدومة. - موجود نتيجة البيئة الاجتماعية المحافظة في المجتمعات المستهدفة

2. الجزء الثاني: استراتيجية اشراك أصحاب العلاقة في حوكمة الأرض وإدارتها

2.1 تحليل اصحاب المصلحة:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الجهات ذات العلاقة بإدارة وحوكمة الأراضي في الأردن، وفهم طبيعة علاقة هذه الأطراف بالمبادرة وحوكمة الأرض، حيث أن بعض الأطراف لها علاقة تنظيمية مستمدة من القوانين التي تحكم إدارة الأراضي، والآخر ناتج عن ملكية الأرض، وبعضها ناتج عن استخدام الأراضي، والآخر نتيجة التدخلات التي تنفذها لتحسين إدارة الأراضي وحوكمتها. من المهم تصنيف هذه المجموعات وفهم أدوارها من أجل الوصول إلى الآليات التي يمكنهم من خلالها العمل معًا لتحسين إدارة الأراضي وحوكمتها. لأن هذا التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة سيؤدي حتماً إلى إدارة فعالة لإدارة الأراضي، وتحقيق التنمية المستدامة، وضمان حق الأجيال القادمة في موارد الأراضي، والحفاظ على التنوع البيولوجي للأراضي، وضمان استمرارية الإنتاج الزراعي واستدامة النظم البيئية. وبناءً عليه ، تم تصنيف أصحاب المصلحة إلى الفئات التالية: أصحاب المصلحة

2.1.1 اصحاب المصلحة من القطاع العام:

أ- **دائرة الأراضي والمساحة:** تهدف الدائرة إلى تثبيت حق ملكية الأموال غير المنقولة وتوثيقه والمحافظة عليه وتسهيل ممارسته وتوفير قاعدة البيانات اللازمة لإنشاء نظام المعلومات الجغرافي الوطني والاستمرار في تحسين وتطوير نوعية الخدمات العقارية المقدمة لمتلقي الخدمة بمشاركة القطاع العام والخاص وطنياً ودولياً، وتعتبر دائرة الاراضي والمساحة الجهة المسؤولة عن ادارة الاراضي الحكومية وتنظيم كافة العقود المرتبطة بها وتمثيل الحكومة في التوقيع عليها.

ب- **وزارة الادارة المحلية:** تتولى الوزارة الاشراف على كل ما يتصل بشؤون الإدارة المحلية للمجالس البلدية في مجال تقديم الخدمات وكافة الامور التنظيمية وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية وتنسيق نشاطات وخطط هذه المجالس لتكون منسجمة ومواكبة لأحداث التنمية في كافة انحاء المملكة. وتعتبر الوزارة هي المسؤولة عن استعمالات الاراضي في المملكة ضمن منطقة اختصاصها.

ج- **وزارة الزراعة:** تقوم بإدارة مساحات واسعة من أراضي رعوية ومناطق حرجية في الأردن.

د- **وزارة السياحة والآثار:** تعمل على إدارة العديد من المساحات التاريخية والأثرية في الأردن.

ه- **وزارة البيئة:** هي الجهة الرسمية المسؤولة عن المحميات الطبيعية وقد قامت بتفويض إدارة المحميات للجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

و- **وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية:** تدير الوزارة كافة الاراضي الوقفية في الاردن.

ز- **وزارة الطاقة والثروة المعدنية:** مسؤولة عن تنظيم ادارة اراضي الدولة فيما يتعلق بالمكامن المعدنية والنفطية والمقالع والمناجم واعداد الخارطة الجيولوجية.

ح- **وزارة النقل:** الوزارة مسؤولة عن دائرة الأرصاد الجوية وجميع الطرق التي تخدم الأراضي.

ط- **وزارة الاشغال العامة والاسكان:** الوزارة المسؤولة عن تنفيذ الأعمال الحكومية ودعوة العطاءات لتنفيذ الطرق.

ي- **وزارة الدفاع:** مسؤولة عن ادارة الاراضي للأغراض العسكرية وكذلك تم كليفها بالإشراف على المشاريع الزراعية الكبرى في الاراضي المستعادة والمناطق الحدودية.

ك- **سلطة وادي الأردن:** مسؤول عن إدارة الأراضي في وادي الأردن والأراضي التي يقل ارتفاعها عن 350 م عن سطح البحر. ومن أبرز إنجازاته استصلاح الأراضي وتقسيمها إلى وحدات زراعية مروية في وادي الأردن ووادي عربة.

ل- **وزارة المياه والري:** هي الوزارة المعنية بإدارة مصادر المياه في الأردن وتخفيض الفجوة بين الطلب والمتاح من خلال تنمية مصادر المياه وإيجاد مصادر جديدة ومن جهة أُخرى تقليل الفاقد من المياه والتوعية ترشيد استهلاك المياه بترشيد استهلاك المياه، وهي كذلك الجهة المسؤولة عن قطاع الصرف الصحي في الأردن ومعالجتها للاستفادة منها في عملية ري المزروعات.

م- **المركز الوطني للبحوث الزراعية:** يهدف المركز إلى توظيف نتائج البحوث الزراعية المستنبطة محلياً أو المقتبسة من مصادر أخرى لغايات زيادة الإنتاج الزراعي بشقّيْه النباتي والحيواني ورفع كفاءته وتحسينه والمحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية والاستغلال الأمثل لها، وخدمة أغراض التنمية الزراعية والمحافظة على التوازن البيئي.

ن- **دائرة الشؤون الفلسطينية:** المسؤولة عن ادارة الاراضي المقامة عليها مخيمات اللاجئين في الاردن

س- **سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:** المسؤولة عن ادارة الاراضي في منطقة اختصاص السلطة.

ع- **سلطة إقليم البتراء:** المسؤولة عن ادارة الاراضي في منطقة اختصاص السلطة.

ف- **أمانة عمان الكبرى:** المسؤولة عن ادارة الاراضي ضمن منطقة اختصاص امانة عمان الكبرى.

ص- **الادارة الملكية لحماية البيئة والسياحة:** ترتبط الإدارة بعلاقة فنية مع وزارت الزراعة والبيئة والسياحة وبعدد من الشركاء ذوي العلاقة بالشأن البيئي والسياحي بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم حيث تعتبر الإدارة الملكية لحماية البيئة والسياحة الذراع التنفيذي لوزارتي البيئة والسياحة ولعدد من الجهات المعنية بحماية البيئة والسياحة في المملكة.

ق- **المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية:** مسؤولة عن ادارة الاراضي المخصصة للاستثمار كمناطق تنموية او مناطق جمركية حرة او خاصة.

ر- **مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري:** تعتبر المؤسسة مسؤولة عن ادارة الاراضي التي تخصصها الحكومة لغايات الاسكان وخاصة لذوي الدخل المحدود.

ش- **دائرة الاحصاءات العامة:** تعتبر المؤسسة المسؤولة عن الارقام الوطنية، تقوم بانتاج بيانات احصائية تعبر عن احتياجات كافة القطاعات الوطنية من اجل دعم المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرارات

2.1.2 اصحاب المصلحة من منظمات الامم المتحدة والمنظمات الدولية:

أ- **منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO :** تساهم المنظمة في القضاء على الجوع من خلال تيسير وضع سياسات ووجود التزامات سياسية لدعم الأمن الغذائي، وعبر التأكد من أنّ أحدث المعلومات عن الجوع والتغذية والتحديات والحلول متاحة ويسهل الوصول إليها. كما تعمل المنظمة على تعزيز السياسات والممارسات القائمة على الأدلة لدعم القطاعات الزراعية العالية الإنتاجية (المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك)، مع ضمان عدم تأثّر قاعدة الموارد الطبيعية بهذه العملية. وتساعد المنظمة الفقراء في المناطق الريفية على الوصول إلى الموارد والخدمات التي يحتاجون إليها - بما في ذلك فرص العمل في الريف والحماية الاجتماعية – لكي يشقوا طريقهم للخروج من الفقر. كما تعمل المنظمة على بناء نظم غذائية آمنة وفعالة تدعم الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة وتحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية. و تساند المنظمة البلدان في الاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب بها الإنسان من خلال تقليل المخاطر التي تتعرض لها وتعزيز قدرة نظمها الغذائية والنظم الزراعية على مواجهة الكوارث.

ونفذت المنظمة العديد من التدخلات المرتبطة بإدارة الاراضي في الاردن، منها ما يتعلق بصيانة النظم البيئية، وتطوير وتحسين الادارة للأراضي الزراعية وتحسين انتاجية الاراضي الزراعية في المناطق البعلية. كما قامت المنظمة بإنشاء الحفائر والسدود التربية في البادية لتحسين الموارد الارضية وزيادة الغطاء النباتي وتمكين سكان البادية من انتاج الاعلاف.

ب- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد):** على مدى 40 عاما ، عمل الصندوق بشكل مباشر مع أفقر سكان العالم ، أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية. ويولي اهتمامًا خاصًا للفئات المحرومة: النساء والشباب والشعوب الأصلية. أصبح عمل الصندوق الرائد في تمكين الناس من تولي زمام تنميتهم - وتحقيق أحلامهم - هو القاعدة الآن. يتبع الصندوق نهجًا مجتمعيًا ، بمشاركة ملايين المزارعين ، وأصحاب المزارع الأسرية الصغيرة في جميع أنحاء العالم ، الذين يشاركون في تصميم المشاريع. كما أنهم يستثمرون وقتهم وحتى أموالهم الخاصة في المشاريع. للتأكد من أنهم رأوا النتائج بأعينهم - إنتاج أعلى ودخل أفضل وتغذية أفضل وحياة أفضل.

إن الخبرة العالمية الواسعة للصندوق في تمويل البرامج الفعالة من حيث التكلفة والتي تركز على الناس جعلت منه الشريك المفضل للحكومات ووكالات التنمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الملتزمة بالقضاء على الفقر. يوضح عمل الصندوق أن سكان الريف يديرون الأعمال التجارية ويعرفون ما يحتاجون إليه للنجاح: الملكية الآمنة للأراضي؛ الوصول إلى الأسواق ورأس المال والمعرفة، مياه نظيفة، وطرق ووسائل نقل موثوقة ، وأدوات وتكنولوجيا ، وبذور وأسمدة ؛ وإدارة جيدة. تربط المشاريع التي يدعمها التوزيع سكان

الريف الفقراء بالأسواق والخدمات حتى يتمكنوا من التوسع في الزراعة وتحقيق المزيد من الدخل. وأكثر من ذلك ، فإن مشروعات الصندوق تحول المجتمعات الريفية اقتصاديا واجتماعيا ، وتعزز المساواة والاندماج بين الجنسين، وهي تعمل على ضمان الحياد بين الجنسين والشباب والتغذية ، وتستثمر لضمان الاستدامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والتقدم الاقتصادي الشامل.

استثمر الصندوق ما مجموعه 82.7 مليون دولار في ثمانية مشاريع وبرامج في الأردن منذ عام 1981 ، استفاد منها أكثر من 78800 أسرة. تمحورت معظم هذه المشاريع حول تحسين إدارة الأراضي في حوض حماد بشرق الأردن (البادية) وفي حوض اليرموك شمال الأردن (محافظات إربد والمفرق وجرش وعجلون) وإدارة الموارد الزراعية في محافظات الأردن. الكرك ومعان والطفيلة. وتقوم حاليا بتنفيذ مشروع "استثمار المجترات الصغيرة وتخرج أسر بمرحلة انتقالية" بتكلفة 26 مليون دولار أمريكي. تم تنظيم أنشطة المشروع في مكونين: 1) الاستثمار في خدمات المزارعين لتعزيز الخدمات العامة والخاصة التكميلية المقدمة لمنتجي المجترات الصغيرة، وذلك بفضل إنشاء مجموعة استشارية زراعية وطنية لحوار السياسات. 2) الاستثمارات في سبل كسب العيش والوصول إلى الخدمات المالية، من خلال مجموعات مدرة للدخل قائمة على المنح للمؤسسات الزراعية وغير الزراعية وكذلك من خلال تسهيلات الإقراض للشركات الريفية.

وينفذ المشروع في ست محافظات شمالية ووسطى هي عجلون واربد وجرش ومأدبا والمفرق وضواحي عمان. تشمل المجموعات المستهدفة الأولية حوالي 11920 أسرة (أو 57216 فردًا) بين مزارعي الثروة الحيوانية من أصحاب الحيازات الصغيرة المعرضين للخطر. بالإضافة إلى ذلك يدعم المشروع 2025 أسرة لاجئة سورية و1625 أسرة من المجتمعات المضيفة الضعيفة. و "مشروع النمو الاقتصادي الريفي والتشغيل" بتكلفة 39 مليون دولار. سيكون المشروع على الصعيد الوطني، لكنه سيركز في البداية على المناطق الريفية لمحافظات عجلون وجرش والبلقاء ومأدبا والمفرق. سيستهدف المشروع الأسر الريفية الواقعة تحت خط الفقر، والأسر الريفية الضعيفة فوق مستوى الفقر والمعرضة بشكل كبير للوقوع في براثن الفقر. هدف المشروع هو الحد من الفقر والضعف وعدم المساواة في المناطق الريفية من خلال خلق فرص العمل وتوليد الدخل لفقراء الريف والضعفاء، وخاصة الشباب والنساء.

ج- **برنامج الأغذية العالمي:** تركز جهود البرنامج على تقديم المعونة الطارئة والإغاثة وإعادة التأهيل والمعونة الإنمائية والعمليات الخاصة. يتم تنفيذ ثلثي عملنا في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث يكون الناس أكثر عرضة بثلاث مرات لسوء التغذية مقارنة بالأشخاص الذين يعيشون في بلدان خالية من النزاعات.
في حالات الطوارئ، يتواجد برنامج الأغذية العالمي أولاً على الساحة، حيث يقدم المساعدة الغذائية لضحايا الحروب والصراعات الأهلية والجفاف والفيضانات والزلازل والأعاصير وفشل المحاصيل والكوارث الطبيعية. عندما تهدأ حالة الطوارئ، يساعد البرنامج المجتمعات المحلية على إعادة تأهيل سبل عيش المتضررين والمدمرة. نعمل أيضًا على تعزيز صمود الأشخاص والمجتمعات المتضررة من الأزمات الممتدة من خلال دمج البعد الإنمائي في استجابتنا الإنسانية.

تركز المشاريع التنموية للبرنامج على التغذية، وخاصة للأمهات والأطفال، ومعالجة سوء التغذية منذ المراحل الأولى من خلال برامج تستهدف الألف يوم الأولى من حياة الطفل ، بدءاً من الحمل حتى بلوغ الطفل عامه الثاني من العمر، وما بعدها. من خلال الوجبات المدرسية.

برنـامج الأغذيـة العـالمي هـو أكبـر منظمـة إنسـانية تنفذ مشـاريع التغذيـة المدرسـية فـي جميـع أنحـاء العـالم، وقـد كـان يفعـل ذلـك منـذ أكثـر مـن 50 عامًـا. فـي عـام 2020، قـدم برنـامج الأغذيـة العـالمي وجبـات مدرسـية لأكثـر مـن 15 مليون طفل، غالبًا في المناطق التي يصعب الوصول إليها.
فـي عـام 2020 ، قـدم برنـامج الأغذيـة العـالمي 4.2 مليـون طـن متـري مـن الأغذيـة و 2.1 مليـار دولار مـن خـلال النقد والقسائم. مـن خـلال شـراء الطعـام فـي أقـرب مكـان ممكـن مـن المنـاطق المحتاجـة، يمكننـا تـوفير الوقـت والمـال علـى النقـل ، ويمكننـا أيضًـا المسـاعدة فـي الحفـاظ علـى الاقتصـادات المحليـة. علـى نحـو متزايـد ، يلبـي برنـامج الأغذيـة العـالمي الاحتياجـات الغذائيـة للنـاس مـن خـلال التحـويلات النقديـة التـي تتـيح لمـن نخـدمهم حريـة التسـوق والاختيار من الأطعمة المنتجة محليًا.

يـوفر البرنـامج أيضًـا خـدمات للمجتمـع الإنسـاني بأكملـه ، بمـا فـي ذلـك النقـل الجـوي للركـاب مـن خـلال خدمـة الأمـم المتحـدة للنقـل الجـوي للمسـاعدة الإنسـانية ، والتـي تطيـر إلـى أكثـر مـن 250 موقعًـا فـي جميـع أنحـاء العـالم، ويعمـل بشـكل وثيـق مـع منظمـة الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة والصـندوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة. يشـترك البرنـامج مـع أكثـر مـن 900 منظمـة غيـر حكوميـة وطنيـة ودوليـة لتقـديم المسـاعدة الغذائيـة ومعالجـة الأسـباب الكامنـة وراء الجـوع. وكـان برنـامج الغـذاء العـالمي ، ولا يـزال ، شـريكًا اسـتراتيجيًا وعمليًـا للحكومـة الأردنيـة منـذ عـام 1964 لمسـاعدة الأردنيـين المحتـاجين والـذين يعـانون مـن انعـدام الأمـن الغـذائي ، ودعـم الإدارة الوطنيـة لأزمـة اللاجئـين وتـداعياتها. عمـل البرنـامج فـي بـرامج إدارة الأراضـي الزراعيـة فـي الأردن ، حيـث تُعـزى تحسـينات كبيـرة فـي إدارة الأراضـي فـي المنـاطق المرتفعـة إلـى مشـاريع البرنـامج. عمليـات البرنـامج مبتكـرة وتعتمـد علـى أحـدث التقنيـات وتسـهم فـي دعـم الاقتصـاد الـوطني. احتلـت المملكـة الأردنيـة الصـدارة لأنهـا كانـت أول دولـة فـي العـالم يستخدم فيها برنامج الأغذية العالمي تقنية block chain المبتكرة لدعم التحويلات النقدية للاجئين السوريين.

د- **المفوضـية السـامية للامـم المتحـدة لشـؤون اللاجئـين UNHCR:** نشـأت المفوضـية السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون للاجئـين فـي أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة بهـدف مسـاعدة الأوروبيـين النـازحين نتيجـة لـذلك الصـراع. وبـروح مـن التفـاؤل، فقـد تـم تأسـيس مكتـب مفـوض الأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئـين فـي 14 ديسـمبر/كانون الأول 1950 مـن قبـل الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة لولايـة مـدتها ثـلاث سـنوات لاسـتكمال عملـه ومـن ثـم حلـه. وفـي 28 يوليو/تمـوز مـن العـام التـالي، تـم اعتمـاد اتفاقيـة الأمـم المتحـدة المتعلقـة بوضـع اللاجئـين - وهـي الأسـاس القـانوني لمساعدة اللاجئين والنظام الأساسي الذي يوجه عمل المفوضية.
تقضـي ولايـة المفوضـية بقيـادة وتنسـيق العمـل الـدولي الرامـي إلـى حمايـة اللاجئـين وحـلّ مشـاكلهم فـي كافـة أنحـاء العـالم. وتكمـن غايـة المفوضـية الأساسـية فـي حمايـة حقـوق ورفـاه اللاجئـين. كمـا تسـعى المفوضـية لضـمان قـدرة كـل شـخص علـى ممارسـة حقـه فـي التمـاس اللجـوء والعثـور علـى مـلاذ آمـن فـي دولـة أخـرى، مـع إمكانيـة اختيـار العـودة الطوعيـة إلـى الـوطن أو الانـدماج محليـاً أو إعـادة التـوطين فـي بلـد ثالـث. كمـا أن للمفوضـية ولايـة مـن أجـل مسـاعدة الأشـخاص عـديمي الجنسـية. وعلـى مـدى أكثـر مـن خمسـة عقـود، قامـت المفوضـية بتـوفير المسـاعدة لعشـرات الملايـين مـن الأشـخاص علـى بـدء حيـاتهم مـن جديـد. واليـوم، يسـتمر موظفـو المفوضـية البـالغ عـددهم أكثـر مـن 7,600 شخصـاً والمـوزعين علـى 125 بلـداً، يقـدمون المسـاعدة لملايـين الأشـخاص. ويتمركـز عمـل المفوضـية فـي مسـاعدة الفئـات اللاجـؤون وطـالبي اللجـوء والـذين لـيس لـديهم جنسـية. ويتركـز عمـل المفوضـية فـي الاردن علـى رعايـة اللاجـؤون الاردنيـون والاجـؤون السـوريون حيـث تقـوم المنظمـة بـادارة مخيمـات اللاجئـين فـي الاردن وتقـديم خـدمات التعلـيم والصـحة والخـدمات البلديـة وكمـا تقـوم بتقـديم خـدمات الاغاثة وتحسين سبل العيش للاجئين في الاردن.

ه- **المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة (AOAD):** تهـدف المنظمـة إلـى المسـاهمة فـي إيجـاد وتطـوير الـروابط بـين الـدول العربيـة وتنسـيق التعـاون فيمـا بينهـا فـي مختلـف المجـالات والأنشـطة الزراعيـة ، وخاصـة تنميـة المـوارد الطبيعيـة والبشـرية المتـوفرة فـي المجـال الزراعـي ، قطاعـا الثـروة السـمكية والغذائيـة وتحسـين وسـائل وطـرق اسـتثمار هما علـى أسـس علميـة. رفـع الإنتاجيـة الزراعيـة للنباتـات والحيوانـات ، والاسـتغلال الأمثـل للثـروة

السمكية ، وتحقيق التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي. تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية. والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الاستدامة. والإشراف على تنفيذ البرامج التي من شأنها مواجهة الأزمات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي. وتقوم المنظمة بتنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بإدارة الأراضي في الأردن ، وخاصة في منطقة البادية الجنوبية. كما تنفذ مشاريع لزيادة قدرة الأسر الريفية المستضعفة على الصمود لتحسين أمنها الغذائي من خلال المشاريع الصغيرة.

و- **الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN):** هو اتحاد عضوي يتألف من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة. عمل الاتحاد على تزويد المنظمات العامة والخاصة وغير الحكومية بالمعرفة والأدوات التي تمكن من التقدم البشري والتنمية الاقتصادية والحفاظ على الطبيعة معًا.ويعتبر الاتحاد السلطة العالمية المعنية بحالة العالم الطبيعي والتدابير اللازمة لحمايته. ويقدم الاتحاد منتدى محايدًا حيث يمكن للحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء والشركات والمجتمعات المحلية ومجموعات الشعوب الأصلية والمنظمات الدينية وغيرها العمل معً الصياغة وتنفيذ حلول للتحديات البيئية .من خلال تسهيل هذه الحلول ،ويوفر للحكومات والمؤسسات على جميع المستويات الزخم لتحقيق الأهداف العالمية ،بما في ذلك التنوع البيولوجي و تغير المناخ والتنمية المستدامة ،وينفذ الاتحاد العديد من المشاريع في الأردن ومنطقة غرب اسيا التي تضم ثلاثة عشرة دولة. وتعمل هذه المشاريع على مبدأ ان الحوكمة المشتركة هي المفتاح في العديد من المبادرات التي اتخذها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ،والتأكد من أن الأدوات والمعرفة الخاصة بتعميم مراعاة مبدا المساواة بين الجنسين متاحة و تستخدم لإدارة النظام البيئي. وبالتالي ،فإن هذا يدعم جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية الإقليمية في معالجة النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة الجديدة والمؤشرات المقترحة للهدفين 15 و 6 من أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك العديد من استراتيجيات مرونة مستجمعات المياه وخطط التكيف المحلية التي تم تطويرها مع إعطاء أولوية واضحة لدعم إدارة النظام البيئي والحفاظ على التنوع البيولوجي في أكثر من 5 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يتم أيضًا بناء القدرات الفنية وقدرات اتخاذ القرار لأصحاب المصلحة على طرق تحسين حوكمة النظم البيئية من خلال تنفيذ المشاريع التجريبية وخطط المرونة للمستقبل.

ز- **المركزالدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA):** يعمل المركز كمنظمة دولية تقوم بالبحث من أجل التنمية بتقديم حلولًا مبتكرة قائمة على العلم للمجتمعات في المناطق الجافة وذلك بالشراكة مع المؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والحكومات والقطاع الخاص ،وعلى تعزيز المعرفة العلمية وتشكيل الممارسات وتوجيه السياسات للحد من الفقر ،وتعزيز الغذاء والماء والأمن الغذائي والصحة البيئية في مواجهة التحديات العالمية ،بما في ذلك تغيرالمناخ. نفذت إيكاردا برامج البحث من أجل التنمية في 50 دولة عبر المناطق الجافة في العالم – من المغرب في شمال إفريقيا إلى بنغلاديش في جنوب آسيا
يعمل المركز في الأردن على الأبحاث الهادفة للتنمية والمتعلقة بالإدارة المثلى للمستجمعات المائية واثر ممارسات إدارة الأراضي المستدامة على النظم البيئية والمجتمعات المستضعفة خصوصا في مناطق البادية الاردنية. بالإضافة الى بناء القدرات المحلية علميا وعمليا لتنفيذ وإدارة المصادر الطبيعية واستدامتها.

ح- **برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئلUN-HABITAT):** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أو مايعرف بموئل الأمم المتحدة، تم تفويضه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز مفهوم البلدات والمدن المستدامة اجتماعياً وبيئياً بهدف توفير المأوى المناسب للجميع. إن رؤية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المتمثلة في "نوعية حياة أفضل للجميع في عالم آخذ في التحضر". يعمل موئل الأمم المتحدة مع الشركاء لبناء مدن ومجتمعات شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. ويشجع موئل الأمم المتحدة التحضر كقوة تحويلية إيجابية للناس والمجتمعات، هذه القوة تحد من

عدم المساواة والتمييز والفقر. يقوم موئل الأمم المتحدة بتيسير الشبكة العالمية لأدوات الأراضي (GLTN) ، وهي تحالف ديناميكي ومتعدد القطاعات من الشركاء الدوليين الملتزمين بزيادة الوصول إلى الأراضي وأمن الحيازة للجميع، مع التركيز بشكل خاص على الفقراء والنساء والشباب. ويشمل شركاء الشبكة منظمات المجتمع المدني الدولية الريفية والحضرية ، ومؤسسات البحث والتدريب، والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، والهيئات المهنية الدولية. يستلزم دور GLTNتطوير ونشر وتنفيذ أدوات الأراضي المناصرة للفقراء والمستجيبة للنوع الاجتماعي. تساهم هذه الأدوات والنُهج في إصلاح الأراضي، والإدارة الرشيدة للأراضي، والإدارة الشاملة للأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والتنسيق الوظيفي لقطاع الأراضي. وضمن هذه الشبكة، انبثقت مبادرة الأراضي العربية والتي تُعنى بمناقشة أكثر القضايا إلحاحاً والمتعلقة بالأراضي في الدول العربية.

ومنذ عام 2005، دعم موئل الأمم المتحدة حكومة وشعب الأردن لتحسين إدارة التوسع الحضري السريع والتخفيف من الأثر البيئي للتوسع الحضري، وشمل الدعم التقني الذي قدمه موئل الأمم المتحدة المشورة في مجال السياسات والتعاون التقني وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة بشأن البيانات الحضرية، التنميط الحضري، والعمليات التشاركية للتخطيط الحضري، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وتخفيف آثار تغير المناخ على المجتمعات. ومن أهم هذه المبادرات، إرساء قواعد أول سياسة وطنية حضرية في الأردن والتي من احد أهدافها تعميم مفهوم الإسكان وإستغلال الأراضي بشكل أمثل ومستدام في الأردن. منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011، شارك موئل الأمم المتحدة في الأردن مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتقديم الدعم على المستويين الوطني والمحلي في معالجة آثار الأزمة السورية في المناطق الحضرية والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للبلد.

2.1.3 اصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية:

أ- **الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين:** يهدف الى إتاحة المجال لمشاركة اكبر عدد من المزارعين وتجميع جهودهم وتوجيهها ورعاية مصالحهم وتقديم الخدمات لهم للمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته.

ب- **الجمعية الملكية لحماية الطبيعة:** مؤسسة وطنية غير حكومية تأسست عام 1966 بتفويض من الحكومة الأردنية لحماية وإدارة الحياة البرية والتنوع الحيوي في الأردن وتكامله مع التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والحصول على دعم شعبي عملي لبرامج حماية البيئة الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية المجاورة. تعتبر الجمعية من أولى المؤسسات التي تتمتع بهذا التفويض ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل وعلى المستوى العالمي. وهي مسؤولة حالياً عن إدارة عشر مناطق محمية تغطي مساحة إجمالية تقدّر بـ 3900 كيلومتر مربع ، بما في ذلك أفضل البيئات الطبيعية حيث تعيش النباتات والطيور والحيوانات البرية. يشرف على الجمعية مجلس إدارة مكون من 11 عضوا منتخبا، ويتم انتخاب أعضاء المجلس مرة كل أربع سنوات، بينما تقع على الجهاز التنفيذي للجمعية مسؤولية إدارة نشاطات وبرامج الجمعية اليومية، ويتكون الجهاز التنفيذي للجمعية من المدير العام و320 موظفا موزعين على أربع مديريات هي: مديرية صون الطبيعة ومديرية الاتصال والتواصل ومديرية الإدارة والشؤون المالية ومديرية برية الأردن.

ج- **الصندوق الهاشمي لتنمية البادية:** مسؤول عن ادارة بعض المحميات الرعوية وادارة بعض الأراضي في البادية واقامة مشروعات زراعية نباتية وحيوانية عليها.

a. **الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (جهد):** مسؤول عن مجموعة من مراكز التدريب في البادية والريف ويقدم خدمات التوعية المجتمعية في إدارة الأراضي.

د- **اللجنة الوطنية لشؤون المرأة:** المهام والمسؤوليات المكلفة بها اللجنة في محاور العمل الرئيسية هي: إدماج قضايا المرأة وأولوياتها في الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والخطط والموازنات الوطنية. ورصد قضايا التمييز ضد المرأة وتقييم واقعها ومتابعة ما تم إنجازه في إطار تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص. وكسب التأييد والحشد لقضايا المرأة ونشر الوعي بأهمية دورها ومشاركتها في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة .

ه- **مؤسسة بذور :**وهي مؤسسة تعنى بادماج الشباب والمراة في كافة مجالات التنمية المستدامة من خلال تاهيلهم في المجالات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والبيئية والصحية وتعزيز قدرات اللاجئين على مقاومة ظروف اللجوء من خلال اشراكهم بتاهيل زراعي واجتماعي قادر على تحويلهم الى اشخاص منتجين غير متكلين على الدعم المساعدات المختلفة ونشاطهم يشمل كافة المحافظات في المملكة.

و- **الجمعيات البيئية:** وهي جمعيات اهلية تشرف عليها وزارة البيئة وتهدف الى ادارة بعض الاراضي في البادية وتهدف هذه الجمعيات الى تنفيذ انشطة اقتصادية تعمل على تحسين دخل ابناء البادية واغلبها تمتلك او تستأجر من الدولة اراضي لإقامة النزل البيئية.

ز- **الجمعيات التعاونية الزراعية:** وهي جمعيات اهلية تشرف عليها المؤسسة التعاونية الاردنية وتختلف أنشطتها باختلاف مصالح اعضائها منها جمعيات زراعية لمربي الثروة الحيوانية وجمعيات لمزارعي المحاصيل والخضراوات ولكن بشكل عام هذه الجمعيات تبقى على الادارة الفردية للأراضي.

2.1.4 اصحاب المصلحة من القطاع الخاص:

وتشمل مؤسسات القطاع الخاص التي يمكنها التأثير على ادارة الاراضي كشركات التعدين وشركات الاستثمار الزراعي وجمعيات رجال الاعمال وجمعية مستثمري الاسكان ونقابة اصحاب المكاتب العقارية ونقابة المقدرين العقاريين ونقابة المساحين والنقابات المهنية والعمالية وقادة الأعمال الفردية والمؤسسات المالية.

2.1.5 اصحاب المصلحة من المجتمع المحلي:

يساهم المجتمع المحلي في ادارة الاراضي في الاردن، من خلال ادارة الملكيات الفردية. ومن جهة اخرى تساهم البلديات في تطوير ادارة الاراضي لأغراض تقديم الخدمات للسكان. كما تساهم منظمات المجتمع المحلي كالجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية والجمعيات البيئية وغيرها من المنظمات في تحسين ادارة الاراضي، سواء من خلال بعض المشاريع التي تهدف الى تحسين القدرات الانتاجية للأراضي، او من خلال التوعية بأهمية المحافظة على التنوع الحيوي والبيولوجي والنظم الأيكولوجية. ويوضح الشكل رقم (7) مصفوفة أصحاب المصلحة ضمن نطاق عمل NES نحو تحقيق إطار عمل منسق وتشاركي وشامل لإدارة الأراضي في الأردن.

التأثير ↑			
عالي	وزارة الدفاع المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية الإدارة الملكية لحماية البيئة والسياحة المؤسسات المالية	دائرة الاراضي والمساحة وزارة الإدارة المحلية وزارة الزراعة وزارة البيئة وزارة الطاقة والثروة المعدنية وزارة النقل وزارة الأشغال العامة والإسكان سلطة وادي الأردن وزارة المياه والري سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة سلطة منطقة البتراء أمانة عمان مؤسسة الإسكان والتنمية العمرانية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**FAO** الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) المركزالدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة **(ICARDA)** برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (**UN-HABITAT**) مؤسسة بذور (**seeds**) الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة **(IUCN)** الجمعية الملكية لحماية الطبيعة**(RSCN)** الملكيات الفردية (المزارعين) البلديات دائرة الاحصاءات العامة	
منخفض	الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية (جهد) اللجنة الوطنية لشؤون المرأة جمعيات رجال الأعمال	وزارة السياحة والاثار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمقدسات المركز الوطني للبحوث الزراعية برنامج الغذاء العالمي المنظمة العربية للتنمية الزراعية**(AOAD)** اتحاد المزارعين الاردنيين الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية شركات التعدين شركات الاستثمار الزراعي الجمعيات البيئية التعاونيات الزراعية	
	منخفض	عالي	الاهتمام →

شكل رقم 7 مصفوفة أصحاب المصلحة ضمن نطاق عمل NES نحو تحقيق إطار عمل منسق وتشاركي وشامل لإدارة الأراضي في الأردن

2.2 الخطة الاستراتيجية لإشراك اصحاب المصلحة

2.1.1 الرؤية:

تشاركية فعالة بين اصحاب المصلحة والمبنية على الحقوق والاستدامة وبما يحقق المنافع والفرص المتأتية من الاراضي لجميع الأردنيين

2.1.2 الرسالة:

أصحاب المصلحة على وعي ودراية وتقدير لأهمية استدامة الموارد الارضية واتباع نهج تخطيط شمولي مبني على أسس الحوكمة الرشيدة والتشاركية بين المؤسسات والأفراد ذوي المصلحة

2.1.3 الاهداف الاستراتيجية لحوكمة الأرض في الأردن

الهدف الاستراتيجي (1): المشاركة الفعالة في صياغة السياسات والأطر القانونية المتعلقة بالأراضي بما يضمن تحقيق حوكمة رشيدة وإدارة شفافة وعادلة.

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مجموعة من الاجراءات واهمها:

1. تعديل قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية قانون رقم (79) لسنة 1966 لزيادة تمثيل اصحاب المصلحة من القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجلس الاعلى للتنظيم.
2. اتخاذ اجراءات وقرارات المتعلقة بالأراضي التي فيها بؤر للتوترات الاجتماعية نتيجة الاعتداءات منذ فترات طويلة.
3. تطوير الحوكمة الرشيدة للأراضي بما يحمي الحقوق على الأراضي ومصالح الفئات الضعيفة مثل أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والفئات المهمشة وبالتالي ضمان حقوقهم الاقتصادية والتاريخية.
4. اصدار انظمة قانونية لتنظيم الاستخدام غير الدائم لأراضي الدولة الموات (الرعي) لتقليل التوترات الاجتماعية الناتجة عن الرعي في اراضي الدولة.
5. ايجاد مظلة قانونية للرعي الجماعي في الاراضي الموات بحيث تسمح بالملكية المشتركة لأراضي الرعي من خلال التعاونيات.
6. ايجاد الية قانونية للاستثمار الخاص في اراضي الدولة بحيث تحفظ حقوق المستثمرين وتحميهم من تغير السياسات المتعلقة بإدارة الاراضي.
7. ان تستجيب القوانين والانظمة المنظمة لإدارة الاراضي لاحتياجات اصحاب المصلحة.
8. تحسين القدرات الفنية والمالية للقائمين على ادارة الاراضي من مختلف اصحاب المصلحة.

الهدف الاستراتيجي (2):التخطيط المستدام لاستعمالات الأراضي

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مجموعة من الاجراءات واهمها:

1. تعديل الأنظمة و القوانين بما يتلاءم مع استجد من تغير على المناخ والبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية و الموروث الطبيعي و التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.
2. تطويرمخطط شمولي لاستعمالات الأراضي مبني على دمج كافة الاعتبارات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية بما يحفظ حقوق الملكيات الخاصة والحيازات الأخرى.
3. اعداد مخططات شمولية لأراضي البادية وخاصة اراضي الخزينة الموات وباشراك اصحاب المصلحة في البادية وبما يضمن استدامة ادارة هذه الارضي

4. بناء القدرات لمختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بقوانين الاراضي وادارتها.
5. التوعية الإعلامية لقوانين الأراضي.

الهدف الاستراتيجي (3):الاستثمار المسؤول للأراضي:

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مجموعة من الاجراءات وأهمها:

1. اعداد خارطة استثمارية للأراضي في مختلف مناطق الاردن لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية للأرض وتحقيق استدامتها بما يعزز المنافع والفوائد المرتبة على أنشطة الاستخدام المختلفة ويحد من تدهور الأراضي وتأثرها بالأزمات وخصوصاً التغير المناخي والأوبئة والصراعات.
2. ايجاد الية لدعم المبادرات المجتمعية لاستثمار الأراضي بشكل مسؤول ومستدام معززة ومدعومة من الحكومة الأردنية بما يضمن توفير الحوافز اللازمة لحماية الأرض واستدامتها واستعادتها
3. تعزيز الوعي والمعرفة حول أهمية الموارد الطبيعية للأرض في مجابهة الأزمات وخصوصاً التغير المناخي والأوبئة ومجابهة تأثيرات الصراعات الناتجة عنها
4. تنفيذ برامج للبحوث التشاركيةلجمع المعلومات والبيانات الحيوية لحماية خدمات الأنظمة البيئية وتحقيق المنافع والفوائد للسكان.

الهدف الاستراتيجي (4): تمكين المرأة والشباب والفئات المستضعفة في حوكمة الأراضي:

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مجموعة من الاجراءات واهمها:

1- تعزيز حقوق المرأة والشباب والفئات المستضعفة في حوكمة وإدارة الأرض والموارد من خلال إشراكهم بفعالية
2- تعزيز الأنظمة والتشريعات الداعمة لإشراك المرأة والشباب والفئات المستضعفة في حوكمة الأرض وإدارتها وتعظيم المنافع المترتبة على عملية الإشراك.
3- البحث التشاركي والشامل لاحتياجات المرأة والشباب والفئات المستضعفة في مجال ادارة الاراضي.

الهدف الاستراتيجي (5):انشاء تحالف وطني لحوكمة الاراضي لتسهيل الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة على جميع المستويات:

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مجموعة من الاجراءات واهمها:

1- فهم الاحتياجات والغايات لأصحاب العلاقة حول الأرض والتخطيط المسؤول بما يضمن استثمار الأرض بشكل مستدام وتطبيق برامج التقييم البيئي الاستراتيجي
2- ضمان النهج التشاركي خلال عملية التخطيط لاستعمالات الأراضي وإشراك كافة أصحاب العلاقة ضمن مخطط زمني واضح
3- تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في الحقوق المترتبة على استخدام الأراضي والوصول للمصادر والمنافع المترتبة عليها بطريقة سلسة قابلة للفهم وتعميمها بما يمكن الجميع من الوصول اليها
4- حملات المناصرة المشتركة حول الممارسات غير التمييزية والمستجيبة للنوع الاجتماعي
5- اعداد قاعدة بيانات مشتركة لإدارة الاراضي وتمكين اصحاب المصلحة من الحصول على البيانات والمعلومات في الوقت المناسب.
6- العمل على تحليل بيانات ادارة الاراضي بمشاركة الناس بوصفه ركيزة للبحوث والدراسات التي تمكن أصحاب المصلحة من إدراك الواقع الراهن والتحديات المستقبلة فيما يتعلق بالأرض، من واقع الحياة اليومية للناس.
7- تمثيل الأردن في المنتديات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في جميع قضايا الأرض والمياه والمناخ.

2.2.4 مصادر التمويل:

من اجل تمويل هذه اجراءات التي تبنتها الاستراتيجية فإن المصادر التالية يمكن الاستفادة منها:

1. البرامج والمشاريع التي تتعلق بادرة الاراضي في موازنات الوزارة المعنية بإدارة الاراضي كالزراعة والبيئة ودائرة الاراضي وغيرها من الوزارات والمؤسسات.
2. المساعدات الخارجية (المنح والقروض الميسرة) والتمويل الدولي
3. القطاع الخاص ضمن برامج المسؤولية المجتمعية

3. الملاحق

3.1 ملحق رقم (1): القوانين الناظمة للأراضي في الأردن

تحكم ادارة الاراضي في الاردن مجموعة من التشريعات وقد تم خلال السنوات الاخيرة تحديث هذه القوانين بهدف تبسيط الاجراءات والاستثمار المتعلقة بإدارة الاراضي وابرز هذه القوانين:

1- **قانون المحافظة على املاك الدولـة قانون رقم (11) لسنة2021:** ويهدف القانون الى ضبط الاعتداءات على اراضي الدولة وحمايتها

2- **نظام الابنية وتنظيم المدن والقرى رقم (1) لسنة 2022:** ويهدف النظام الى تنظيم استعمالات الاراضي في القرى والمدن وتحديد احكام البناء والشروط التنظيمية واشتمل على تعريف البنايات الخضراء

3- قانون الملكية العقارية رقم (13) لسنة 2019. يهدف القانون الى توحيد القوانين المتعلقة بعمل دائرةالاراضي والمساحة وتبسيط الكثير من الإجراءات، وتحديد ضوابط الاستملاك فضلاً عن معالجة مشكلة الشيوع وإيجاد حلول عمليّة وواقعية لها ونصت المادة 4 منه على مهام وصلاحيات دائرة الاراضي والمساحة وهي ما يلي:

أ- اجراء مسح شامل لأراضي المملكة وتحديدها وتسويتها وتنظيم خرائطها

ب- تسجيل حق ملكية العقارات وتوثيقه والمحافظة عليه وتسهيل ممارسته

ج- انشاء شبكة مثلثات من الدرجتين الرابعة والخامسة وادامتها

د- انجاز معاملات تسجيل العقارات واحتساب الرسوم والضرائب المترتبة على ذلك واستيفاؤها.

ه- ادارة املاك الدولة والمحافظة عليها ومتابعة اجراء معاملات التأجير والتفويض والتخصيص واستملاك الاراضي وتوثيق ذلك

و- اجراء تقدير شامل لقيم العقارات ومتابعة تحديثه

ز- توثيق معلومات الملكية العقارية وحفظها

ح- تطوير قاعدة المعلومات العقارية وضبطها والاشراف عليها وتحديثها لاعتمادهااساسا لنظام المعلومات الوطني

ط- تنظيم مهنة المساحة والمكاتب العقارية والتقدير والمقدرين العقاريين.

4- **نظام الابنية والتنظيم في مدينة عمان رقم 28 لسنة 2018وتعدلانه:** ويهدف النظام الى تنظيم استعمالات الاراضي اختصاص امانة عمان واشتمل على تعريف البنايات الخضراء والتراثية

5- **قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022:** وهو ينظم كافة الاجراءات المتعلقة بالاستثمار بما فيها الاستثمار في الاراضي لمختلف الغايات والحوافز الممنوحة للاستثمار حسب المنطقة الجغرافية وتنظيم انشاء المناطق التنموية والمناطق الحرة في المملكة

6- **قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 31 لسنة 2014**

7- **قانون سلطة اقليم البتراء التنموي السياحي رقم 15 لسنة 2009:** ويهدف القانون الى تنظيم ادارة شؤون اقليم البتراء التنموي السياحي بما فيها املاك الدولة في الاقليم

8- **قانون التأجير التمويلي رقم 45 لسنة** 2008 ويهدف القانون الى تنظيم عقود التأجير للأموال غير المقولة المنتهية بالتمليك.

9- **نظام تنظيم استعمالات الاراضي رقم 6 لسنة 2007:** تم بموجب هذا النظام تصنيف صفة استعمالات الاراضي وتحديد الاستعمالات المسموحة ضمن كل قطاع

10- علما بان وزارة الادارة المحلية تعمل حاليا على تحديث خارطة استعمالات الاراضي 2007 والنظام المناط بها وذلك نظرا لما استجد من فعاليات عمرانية وبيئية وصنفت الاراض الزراعية الى القطاعات التالية:

أ- قطاع المناطق الزراعية ويرمز لها بالرمز (A) ويسمح باستعمالها لغايات الزراعة والاستعمالات السكنية والخدمات العامة والحضائر وانشطة التخزين وتقسم الى الدرجات التالية:

1.المناطق الزراعية من الدرجة الاولى ويرمز لها بالرمز (A1) وهي اراضي سهلية تتميز بمواصفات عالية لغايات الزراعة وملائمة لمعظم انواع الزراعة

2.المناطق الزراعية من الدرجة الثانية ويرمز لها بالرمز (A2) وهي اراضي سهلية وصالحة لزراعة المحاصيل
3.المناطق الزراعية من الدرجة الثالثة ويرمز لها بالرمز (A3) وتصلح بشكل جيد لغايات الزراعة الشجرية

ب- قطاع المناطق الريفية ويرمز لها بالرمز (B) ويسمح باستعمالها لغايات الزراعة والاستعمالات السكنية والخدمات العامة والحضائر وانشطة التخزين وتقسم الى الدرجات التالية:
1.المناطق الريفية من الدرجة الاولى ويرمز لها بالرمز (B1)
2.المناطق الريفية من الدرجة الثانية ويرمز لها بالرمز (B2)
3.المناطق الريفية من الدرجة الثالثة ويرمز لها بالرمز (B3)

ج- قطاع المناطق الهامشية ويرمز لها بالرمز (C) ويسمح باستعمالها للغايات الواردة في التصنيف (A) و (B) وكذلك لغايات الزراعة عند الينابيع وعيون المياه وزراعتها بالأشجار الحرجية والرعوية والتعدين وحفر ابار النفط وانشاء المدن الصناعية وتقسم الى الدرجات التالية:
1.مناطق هامشية من الدرجة الاولى ويرمز لها بالرمز (C1) وهي مناطق تصلح للحراج والمراعي
2.مناطق هامشية من الدرجة الثانية ويرمز لها بالرمز (C2) وهي مناطق تصلح للرعي
3.مناطق هامشية من الدرجة الثالثة ويرمز لها بالرمز (C3) وهي مناطق تصلح للرعي والحراج

د- قطاع المناطق الصحراوية ويرمز لها بالرمز (D) ويسمح باستعمالها لغايات الابنية السكنية المختلفة والمنشآت المختلفة ومحطات الوقود ومزارع الدواجن والابقار والاغنام والصناعات الخفيفة والمتوسطة والمشاريع الصناعية والمدن الصناعية ومكبات النفايات وانشطة التعدين وخطوط الغاز والبترول وتقسم الى الدرجات التالية:
1.المناطق الصحراوية من الدرجة الاولى ويرمز لها بالرمز (D1) وهي الاراضي التي يمكن استغلالها خلال الموسم الرعوي وتصلح للرعي ولا يسمح بإقامة اية منشآت دائمة او مؤقتة.
2.المناطق الصحراوية من الدرجة الثانية ويرمز لها بالرمز (D2) وهي الاراضي الجافة التي يمكن استغلالها للزراعة اذا توفرت المياه.
3.المناطق الصحراوية من الدرجة الثالثة ويرمز لها بالرمز (D3) وهي القيعان الطينية والملحية واماكن تجمع الرسوبيات ولا يسمح بإقامة اية منشآت دائمة او مؤقتة.

ه- قطاع الغابات: ويسمح استغلالها في الزراعة واقامة المرافق العامة ومراكز التخييم والحدائق

11- قانون تطوير وادي الاردن وتعديلاته رقم (19) لسنة 1988: وينص على ان تتولى سلطة وادي الاردن ادارة الاراضي ضمن منطقة وادي الاردن من وحدات زراعية وسكنية واراضي اخرى من العدسية شمالا الى حدود منطقة العقبة جنوبا وانبثق عن القانون انظمة وتشريعات مرتبطة بحوكمة الاراضي في وادي الاردن منها:
أ) نظام تاجير الوحدات الزراعية والاراضي الاخرى رقم (17) لسنة 2022
ب) نظام ترخيص الابنية والمنشآت في المناطق الواقعة خارج حدود تنظيم البلديات في منطقة وادي الاردن
ج) نظام قسمة العقارات بين الشركاء في المناطق الواقعة خارج حدود وادي الاردن رقم (26) لسنة 2022.
د) نظام اسس واولويات تخصيص الوحدات الزراعية لمشاريع وادي عربة رقم (25) لسنة 2022.
ه) نظام تحديد اسس واولويات تخصيص الوحدات الزراعية في وادي الاردن رقم (24) لسنة 2022.
و) مخطط استعمالات الاراضي في منطقة وادي الاردن.

12- **قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم 32 لسنة 2000:** وينص على تنمية المنطقة وتأهيلها لاستقطاب الاستثمارات وايجاد بيئة استثمارية متطورة لتنشيط الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات في المنطقة . وتعزيز دور القطاع الخاص بالمشاركة في تطوير المنطقة بما في ذلك توفير خدمات البنية التحتية وأي خدمات عامة . وتخطيط وتصميم مشروعات تطوير المنطقة في المجالات المختلفة وتنفيذها مباشرة او بواسطة الغير . وحماية البيئة في المنطقة.

13- **قانون المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وتعديلاته رقم 28 لسنة 1992:** وينص القانون على ان تتولى المؤسسة المساهمة في حل ازمة السكن وتطوير المناطق المتدنية الخدمات في المملكة بجميع الطرق والوسائل المتاحة لها بما في ذلك اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات التنموية الاقليمية لإنشاء احياء جديدة في مناطق التوسع السكني داخل حدود البلديات ومناطق التنظيم وخارجها وانشاء مناطق جديدة للتجمعات السكانية . والقيام بالدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية ذات العلاقة بالإسكان والتطوير الحضري لغايات تحديد الحاجة السكنية وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق المكتظة بالسكان والعمل على ازالة مظاهر التخلف والبناء العشوائي فيها ومساعدة ساكنيها على توفير السكن المناسب لهم . وتشجيع الحرف الصناعية الصغيرة وبرامج التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة وتطويرها. واقامة مشاريع استثمارية مباشرة او عن طريق ابرام عقود استثمار مع مستثمرين من القطاع الخاص بما يتفق مع اهداف المؤسسة .

14- **قانون المالكين والمستأجرين رقم 11 لسنة 1994:** وينظم القانون العلاقة بين المالكين والمستأجرين للأملاك غير المنقولة والعقارات

15- **قانون انتقال الاموال غير المنقولة قانون رقم (4) لسنة 1991:** ويهدف القانون الى تنظيم انتقال الاموال غير المنقولة بما في ذلك حق التصرف في الاموال الاميرية لورثة من يتوفى بعد نفاذ احكام هذا القانون وفق احكام المواريث في الشريعة الاسلامية وقانون الاحوال الشخصية المعمول به.

16- **قانون إدارة أملاك الدولة وتعديلاته رقم 17 لسنة 1974:** وينص القانون على ان يجري تفويض وتأجير أملاك الدولة وفقا للأولويات التالية :-

أ- للغايات الزراعية :

1. المزارعون الذين يمتهنون الأعمال الزراعية وليست لهم أملاك مسجلة بأسمائهم ويقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الأرض.
2. الجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة والتي من أهدافها إحياء الأراضي الزراعية شريطة أن يقيم أعضاؤها في المنطقة التي تقع فيها الأرض.
3. خريجو المدارس والمعاهد والكليات الزراعية من غير الموظفين الذين يقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الأرض.
4. المزارعون الذين يقيمون عادة في المنطقة التي تقع فيها الأرض ويمتهنون الأعمال الزراعية ولا يملكون أرضا تكفي لإعالتهم.
5. يجري التفويض للغايات الزراعية وفق الأولويات المبينة في هذه الفقرة ببدل مثل لا يقل عن 75% من القيمة المقدرة.

ب- للغايات السكنية :

1. تفوض أملاك الدولة لغايات السكن ضمن مناطق التنظيم أو مناطق البلديات عن طريق تفويضها بالأسعار الدارجة لمن لا يملك هو أو زوجته بيتا للسكن ويقيم بنفس المنطقة التي تقع فيها الأرض ويكون مسؤولاً عن إعالة أسرته ويجري التفويض في هذه الحالة لمرة واحدة فقط للشخص الواحد.
2. يمنع تفويض الشخص الواحد مساحة تزيد عن الدونمين ضمن مناطق البلديات والتنظيم ويشمل هذا المنع أفراد عائلة المفوض إليه المسؤول عن إعالتهم شرعاً.
3. في جميع الأحوال الوارد ذكرها في البندين (ا و ب) يشترط أن يكون الطالب أردنيا مقيماً في المنطقة التي تقع فيها الأرض بالغاً سن الرشد إذا كأن شخصاً طبيعياً.

4. باستثناء ما نص عليه في المادة (7) تؤجر أملاك الدولة لغير الغايات الزراعية والسكنية وفق ما يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة المركزية.

ج- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تأجير أملاك الدولة لغايات زراعية لأي شخص آخر من غير المنصوص عليهم في هذه المادة سواء كأن شخصاً طبيعياً أو معنوياً وذلك بالشروط والبدلات التي يقررها بغض النظر عما ورد في أي تشريع آخر

17- **قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات قانون رقم (11) لسنة 1968:** ويهدف الى تحديد المناطق التنظيمية حسب مخطط يضعه المجلس لهذه الغاية المشتمل على حدود تلك المنطقة المراد تقسيمها وما تشمله تلك المنطقة من عقارات في وضعها الراهن وفي الوضع الذي سوف تصبح عليه بموجب التقسيم بعد تثبيت التفاصيل المتعلقة بالأمور التالية :-

أ- الطرق والميادين ومواقف السيارات والحدائق والملاعب والجسور والادراج والاسواق وسائر المنشآت التي تتطلبها المنطقة .

ب- مواقع الدوائر الحكومية والبلدية ، والمعابد والمدارس بكافة انواعها المستوصفات والمستشفيات والمبرات واماكن الاثار ودور الفنون وسائر الاماكن المعتبرة ذات نفع عام او التي تؤدي الى خدمة عامة .

جـ- شبكة مجاري المياه الحلوة والمالحة والاقنية (وتشمل مجاري مياه الامطار)

18- **قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية قانون رقم (79) لسنة 1966 (قانون مؤقت):** ويشكل بموجب القانون مجلس التنظيم الأعلى ويتكون من:

أ- الوزير (وزير الادارة المحلية) ويكون رئيساً للمجلس.
ب- أمين العاصمة ممثلاً عن البلديات.
ج- وكيل وزارة الأشغال العامة.
د- الأمين العام لمجلس الإعمار الأردني.
ه- مدير مؤسسة الإسكان.
و- مدير تنظيم المدن والقرى.
ز- رئيس النيابات العامة.
ح- نقيب المهندسين.
ط- وكيل وزارة الصحة.

ويتولى المهام التالية:

أ- إعلان مناطق تنظيم المدن وتوسيعها وتعديلها.
ب- إقرار مخططات التنظيم الإقليمية ومخططات التنظيم الهيكلية.
ج- إصدار الأمر بإلغاء أو تعديل أية رخصة صدرت بمقتضى هذا القانون إذا تبين له أنها قد صدرت بوجه غير مشروع وأنها مخالفة لمخططات الإعمار والأنظمة والأوامر والتعليمات.
د- إقرار مشاريع الأنظمة والقوانين التي تضعها دائرة التنظيم والمتعلقة بشؤون التنظيم.
ه- تشكل دائرة تنظيم المدن والقرى المركزية وتناط بها المهام التالية:

1. إجراء المسح الطبيعي والمسح الاجتماعي اللازمين لتحقيق أهداف تنظيم المدن والقرى.
2. تحضير مخططات التنظيم الإقليمية لجميع ألوية المملكة.
3. تحضير مخططات التنظيم الهيكلية للمدن حيث لا توجد لها مثل هذه المخططات.
4. المساعدة وتقديم النصح لسلطات تنظيم المدن المحلية لإحداث تغيير في مخططات تنظيمها الهيكلية تقتضيها ظروف تطور المدينة أو إدخال تعديلات جذرية عليها وفي إجراء المسح الطبيعي والاجتماعي اللازمة لها.
5. تزويد لجان تنظيم المدن اللوائية المشتركة بالخبرة الفنية فيما يتعلق بمراقبة التنظيم والإعمار.
6. تحضير أنظمة نموذجية تتناول مختلف شؤون تنظيم المدن والقرى والأبنية تتخذ أساساً في سن أنظمة خاصة ضمن حدود مختلف مناطق التنظيم في المملكة.

19- قانون المحافظة على املاك الدولة رقم (11) لسنة 2021
20- قانون انتقال الأموال غير المنقولة رقم (4) لسنة 1991.
21- قانون التركات للأجانب وغير المسلمين رقم 8 لسنة 1941.

3.2. ملحق (2): حالات دراسية وقصص نجاح من الأردن حول حوكمة الأرض وإدارتها

3.2.1. خطة عمان مدينة خضراء Amman Green City Action Plan

أ- في مجال البيئة الخضراء والصحية

تم إطلاق خطة عمل عمّان مدينة خضراء إلكترونياً كجزء من برنامج المدن الخضراء التابع للبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية. حيث عملت أمانة عمان خلال العامين الماضيين مع مجموعة من الشركاء الدوليين والمحليين على تطوير خطة عمل المدينة الخضراء باعتبارها خطوة مهمة في مسيرة المدينة نحو التنمية المستدامة بوضع السياسات والإجراءات لتحسين قطاع النقل العام، وتوفير وتسهيل الوصول إلى مساحات خضراء أكثر، ودعم سهولة الوصول إلى الخدمات الأساسية في المدينة.
وتم من خلال خارطة طريق العمل على إيجاد الحلول الذكية والخضراء لمواجهة مجموعة من تحديات البيئة والاستدامة التي تواجهها مدينة عمّان، بالإضافة إلى المبادرات اللازمة لمعالجتها. ومن الجدير بالذكر أن إعداد خطة عمل عمان مدينة خضراء جاء استكمالاً لاستراتيجية منعة عمان وخطة التغير المناخي، حيث تعتبر خطة تنفيذية تم من خلالها تحديد أولويات تنفيذ المشاريع التي تساهم في تحقيق مدينة مستدامة بالإضافة إلى اقتراح مشاريع جديدة لخدمة هذا الهدف، كما تم التعاون في كافة مراحل إعداد الخطة مع الجهات ذات العلاقة من المؤسسات العامة والخاصة المحلية والدولية للوصول إلى خطة ذكية ومرنة وقابلة للتنفيذ.

أهداف خطة عمل عمان مدينة خضراء:

1. زيادة مصادر الطاقة المتجددة بنسبة (25%) بحلول عام 2035 لتحسين تنوع الطاقة والاستقلال والمنعة .
2. خفض معدلات الطلب على الطاقة بنسبة (15%) بحلول عام 2030 من خلال تحسين كفاءة الطاقة في المباني والأنظمة الكهربائية.
3. زيادة الحصة النموذجية للنقل العام بنسبة (30%) بحلول عام 2030 من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على النقل العام وتطبيعه.
4. تطوير استراتيجية لتعزيز حركة وتنقّل المشاة.
5. دمج الأنظمة الذكية في تخطيط النقل.
6. تحسين إدارة الموارد من خلال زيادة كفاءة أنظمة إدارة النفايات الصلبة.
7. دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في إدارة النفايات.
8. تخفيض كمية النفايات المُرسلة إلى مكب النفايات بنسبة (12%) بحلول عام 2030 .
9. تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات.
10. تخفيض مخاطر الفيضانات في المناطق الحرجة بنسبة (50%) بحلول عام 2030.
11. تخفيض الفاقد في المياه بنسبة (70%) بحلول عام 2040.
12. تحسين الوصول إلى شبكات المياه والصرف الصحي بنسبة (100%) من شبكات عمَّان بحلول عام 2040.
13. تحسين كفاءة استخدام المياه في المباني بنسبة (25%) بحلول عام 2030.
14. زيادة نسبة وجودة المساحات الخضراء في عمَّان.
15. تطوير خطة محدثة لاستخدامات الأراضي لضمان التنمية العادلة في جميع أنحاء عمَّان.
16. تحسين البيئة الحضرية.
17. إضفاء الطابع المؤسسي على المنعة المناخية في جميع جوانب عمليات وسياسات الأمانة.
18. تخفيف أو الحفاظ على تأثير الجزر الحرارية الحضرية وانبعاثات الكربون في عمَّان من خلال البنية التحتية الزرقاء والخضراء.
19. تحسين الوعي العام بتغير المناخ.

محاور عمل خطة عمان مدينة خضراء:

يقترح برنامج خطة عمل عمان مدينة خضراء 37 استثمار قصير الأجل (5 سنوات) و (27) إجراء تمكيني طويل الأجل (اعتباراً من عام 2025 أو ما بعده) والتي تندرج ضمن المحاور التالية :

- أنظمة الطاقة والمباني الفعالة والمنعة؛
- أنظمة التنقل المتنوعة التي يمكن الوصول إليها بسهولة وذات انبعاثات الكربون المنخفضة؛

ب- في مجالات التخطيط المستدام لإدارة الارض :

تم اعداد مخطط عمان الشمولي في 2010 وهو وثيقة سياسات التخطيط والرؤيا المستقبلية للمدينة وتوجيه نموه الى العشرين عام القادمة، وهي عملية ديناميكية لمأسسة العمل التخطيطي ويهدف الى نمو ذكي وفعال للمدينة بهدف الحفاظ على مكتسباتها وتفعيل المشاركة الشعبية وتوجيه العمران لخدمة السكان حيث أنه عبارة عن مجموعة من الطبقات الرئيسية يعنى بالكثافة السكانية والعمالة ومناطق العمل و الخدمات العامة والطرق والمواصلات وخدمات البنية التحتية والمناطق المفتوحة والأراضي الزراعية والرعوية والموروث الحضري والطبيعي ومحددات النمو لتكون مدينة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة .

إن مخطط عمان هو سلسلة من خططا لتطوير المرتبطة ببعضها البعض لمدينة عمان الكبرى، والتحدي الرئيسي هو استيعاب النمو السكاني المتوقع حتى عام 2025 وتوفر الخطة، رؤية للنمو المستقبلي المتوقع للمدينة والامتداد العمراني وتحتوي على العديد من المراحل والمخططات والخطط أهمها خطة نمو المدينة 2025.

وتعتمد المبادئ والضوابط التخطيطية التالية:

- تشجيع النمو الحضري المكثف بهدف الاستفادة القصوى من الخدمات القائمة، وتشجيع زيادة استخدام نظاما للنقل العام، وتحسين سهولة وصول المشاة وتمكين القدرة للحصول على السكن المناسب لجميع مواطني أمانة عمان الكبرى.
- توجيه النمو نحو المناطق المبنية القائمة بهدف الاستفادة من الخدمات القائمة وكذلك نحو المناطق الجديدة المخصصة للتوسع والواقعة بالقرب من مركز المدينة.
- تشجيع الاستعمال المتعدد بحيث يتم دمج الاستعمالات السكنية والوظيفية بوجه الخصوص، وذلك بهدف انشاء تعددية من شرائح الدخل المختلفة وتقليل التنقل اليومي للسكان.
- تشجيع الفوارق الواضحة بين التجمعات الحضرية وشبه الحضرية والمجتمعات التقليدية، وذلك لغايات حماية الأراضي الزراعية والعناصر البيئية القيمة ودعم أساليب الحياة التقليدية.
- تركيز سياسة نظام المواصلات في امانة عمان الكبرى على نقل الناس والبضائع بدل من التركيز على حركة المركبات.
- تشجيع نظام النقل العام، وتطوير نظام مواصلات عام متعدد الخيارات، توفير بيئة آمنة ومناسبة للمشاة ومتكاملة مع وسائل المواصلات الأخرى.
- المحافظة على الموروث الحضاري للمدينة بما في ذلك التراث المعماري والآثار.
- وضع نظام موروث طبيعي مقترح مترابط يحمي و يربط الملامح البيئية المهمة-الغابات والوديان والأراضي المرتفعة والصحارى والطبقات المائية، وفي نفس الوقت تضم ممرات مشاة وحدائق في جميع أنحاء المدينة.

3.2.2. استراتيجية مديرية الزراعة و الحراج (2022-2026)- قطاع الشؤون الصحية و الزراعية / أمانة عمان

تعمل امانة عمان في قطاع الشؤون الصحية والزراعية في أمانة عمان على استدامة و إدارة المساحات الخضراء العامة المنفذة داخل مدينة عمان و التابعة لأمانة عمان و التي تبلغ مساحتها حاليا حوالي 12.7 كم2 موزعة بين الحدائق العامة و المتنزهات و جوانب طرق و جزر وسطية و تقاطعات و غيره. وتنبثق استراتيجية مديرية الزراعة و الحراج من الأهداف الوطنية المرتبطة بتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين و العدالة في توزيعها عن طريق المحافظة على مناطق الثروة الحرجية و التنوع الحيوي و حماية الغطاء النباتي و أيضا التوسع في استحداث و تطوير و تأهيل المساحات الخضراء بكافة أشكالها داخل المدينة آخذين بعين الاعتبار ما شهدته مدينة عمان خلال الثلاثة عقود الماضية من تزايد ملحوظ في عدد السكان نتيجة للهجرات المتلاحقة التي فرضتها الظروف الإقليمية في المنطقة , حيث أن التوسع العمراني و الزيادة السكانية يجب أن يواكبها زيادة مماثلة في المساحات الخضراء و أماكن الترفيه لتوفير بيئة صحية آمنة جاذبة لسكان المدينة و زوارها .

كما أن المديرية تعمل على إعطاء مدينة عمان طابع و هوية خاصة من خلال المحافظة على أنواع النباتات المحلية التي تتحمل الظروف البيئية و المناخية الخاصة بمدينة عمان مع اعتماد التصاميم النباتية المستدامة و التي تساهم في تجميل و تخضير المدينة و تحسين نوعية الحياة لقاطنيها و تنتهج المديرية نهج أمانة عمان في تحقيق التزامها بخصوص التغير المناخي و إدارة الموارد الطبيعية من المياه و الطاقة بكفاءة ، كما أنها تعمل على توطيد و بناء علاقات و روابط رائدة مع الشركاء على جميع المستويات بهدف تعزيز حس المسؤولية المجتمعية وتحسين جودة الخدمات و زيادة رضى متلقي الخدمة و ترشيد النفقات.
كما تقوم مديرية الزراعة والحراج بالحد من عملية التصحر والعمل بمكافحته من خلال المشاريع التي تقوم بها حيث تم افتتاح خمسة عشر مرحلة والعمل على انشاء المتنزهات واستدامتها حيث بلغت المساحة الكلية للمشاريع المتنزهات ومكافحة التصحر 8465.965 دونم تم زراعة 696080 شجرة. اما بالنسبة للنباتات العطرية فهنالك مشتل متخصص لهذه الغاية في منطقة احد يقوم بإنتاج النباتات الاصيلة التالية غار الوديان /البلوط /اللوز/الصنوبر /القيسوم /المرمية ا/السماق حيث تم انتاج 1400 غرسة عام 2020

تطمح مديرية الزراعة و الحراج خلال الفترة 2022 – 2026 و من خلال الدوائر التابعة لها بزيادة نسبة المساحات الخضراء داخل مدينة عمان من 1.6 % إلى 2.5 % و ذلك يتحقق من خلال زراعة ما يقارب 7300 دونم كمساحات جديدة و بالتالي سيتم رفع نصيب الفرد من 3.18 م2 في بداية عام 2021 إلى 5م2 في نهاية عام 2026

ج- في مجال التشريعات والقوانين

عملت امانة عمان / قطاع التخطيط على تعديل مجموعه من التشريعات والانظمة التي نعمل مقتضاها ، وذلك لموائمة التشريعات والحداثة والتطور ومواصلة مسيرة الاستدامة المنشودة لمدينة عمان نذكر من هذه التشريعات.

- نظام الابنية والتنظيم رقم (28) لسنة (2018) وتعديلاته.
- قانون رخص المهن لمدينة عمان لعام 2019.
- تعليمات ممارسة المهنةمن داخل المنزل لسنة (2020) وتعديلاته.
- تعليمات ترخيص مركبات متنقله في.(2019)
- قانون أمانة عمان رقم (18) لسنة (2020) والذي يعيد صياغة مهام مجلس أمانة عمان وادارتها التنفيذية ويوائم الحداثة لمدينة أكثر مرونة.
- تعليمات وحوافز للأبنية الخضراء وهذه الحوافز تتضمن إعطاء مساحات إضافية لمغلف البناء

- والحوافز التي تتضمن إضافة خلايا شمسية على أسطح المباني و المواقف. وتهدف الى تشجيع تقليل استهلاك الطاقة التقليدية والتحول الى الطاقة المتجددة.

في حقبه زمنية مدتها (5) سنوات تم انجاز صياغة واعداد الكثير من التشريعات لرفع سوية عمل أمانة عمان لينعكس هذا التشريع ويلمس اثره المواطن العماني ويلبي احتياجات المواطنين.

د- في مجال مجابهة تأثيرات التغير المناخي

أطلقت أمانة عمان الكبرى بالتعاون مع وزارة البيئة وبدعم البنك الدولي خطة عمان لمواجهة آثار التغير المناخي وذلك في شهر حزيران 2019 حيث ت العمل على إنجاز الخطة من قبل فريق من مختلف قطاعات أمانة عمان وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وتأتي خطة عمان لمواجهة آثار التغير المناخي استكمالا لخطة منعة مدينة عمان التي تم اطلاقها عام 2017 والهادفة لتحسين منعة المدينة وجعلها أكثر صموداً في مواجهة الصدمات او الضغوطات التب تواجهها المدينة. وتنسجم خطتا منعة عمان ومواجهة آثار التغير المناخي مع التزامات الحكومة بالاتفاقيات الدولية، وآخرها اتفاقية باريس للتغير المناخي.
تم العمل على الخطة من خلال 3 مراحل:

- المرحلة الأولى: تشتمل جمع البيانات وتحليل الوضع القائم لآثار التغير المناخي في مدينة عمان.
- المرحلة الثانية: تحليل التحديات ووضع الحلول الذكية التي تساه في واجهة آثار التغير المناخي.
- المرحلة الثالثة: صياغة الخطة بصورتها النهائية وتحديد المبادرات والمشاريع ضمن 6 محاور وهي: المباني، الطاقة المتجددة، النقل، النفايات الصلبة، المياه والمياه العادمة، والتخطيط الحضري.

المحور (1): المباني: يهدف هذا المحور إلى العمل على تطبيق معايير المباني الخضراء في المباني الجديدة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني القائمة، تشجيع تطبيق قوانين البناء الحالية، تحفيز وتشجيع تطبيق أفضل الممارسات في التصميم الذي يتكيف مع المناخ والبناء الأخضر للمباني التجارية ودعم الشراكة بين الحكومة والمنظمات الدولية لتنفيذ برامج كفاءة الطاقة للمباني السكنية القائمة.
المحور (2): الطاقة المتجددة: ويهدف إلى تشجيع وتعزيز استخدام وحدات الطاقة الشمسية في المباني السكنية والتجارية والبحث عن مواقع لاستغلالها في عمل مشاريع الطاقة الشمسية، والبحث عن مصادر بديلة.
المحور (3): النقل: ويهدف إلى إجراء مسح جديد للنقل وتحديث المخطط الشمولي للنقل والتنقل (TMMP) إلى جانب وتطوير مسارات المشاة وركوب الدراجات والسلامة العامة وتحفيز استخدام المركبات الكهربائية وإظهار الريادة من خلال تحويل أسطول أمانة عمان وإعطاء الأولوية لوسائل النقل منخفضة الكربون في استثمارات البنية التحتية.
المحور (4): النفايات الصلبة: ويهدف إلى تشجيع فرز النفايات لإنتاج السماد وإعادة التدوير، تنفيذ برامج فرز وإعادة تدوير النفايات، والقيام بتطوير وإنشاء بنى تحتية إضافية للنفايات.
المحور (5): المياه والمياه العادمة: ويهدف إلى تشجيع وتحفيز الحصاد المائي للمباني السكنية والتجارية، تنفيذ تدابير لتوفير المياه وإعادة تدوير المياه أو تجميع مياه الأمطار في مباني أمانة عمان، وتطوير البنية التحتية الخضراء لجمع ومعالجة مياه الأمطار في الأماكن العامة.
المحور (6): التخطيط العمراني: ويهدف إدراج أهداف خطة التغير المناخي في التخطيط الحضري والنقل، مواصلة تطوير سياسات التنمية الموجهة نحو النقل مع التركيز على مسار متعدد الاستعمال والكثيف وخطوط الباص السريع ، زيادة المساحات الخضراء المفتوحة، وتطبيق سياسات خطة نمو المدينة 2025 للحفاظ على منظومة المناطق المفتوحة والخضراء.

4. فريق اعداد الاستراتيجية

الرقم	الاسم	المؤسسة
1	الدكتور محمود الربيع	وزارة الزراعة
2	م. خالد القضاة	
3	م. محمد عارف الكايد	
4	م. احمد القوابعة	
5	د. لمياء الضمور	
6	م. خالد المناصير	
7	م. عماد القضاة	
8	عايدة المصري	
9	م. رنا ابو سعده	
10	م.بلال قطيشات	وزارة البيئة
11	م. عيسى مزاهرة	
12	م.صدام خوالدة	
13	م.ريم حصوه	وزارة الادارة المحلية
14	د. ختام العبادي	وزارة الشباب
15	م. ايناس عربيات	دائرة الاحصاءات العامة
16	م. لينا العتال	امانة عمان الكبرى
17	د.فواز ابو حجلة	دائرة الاراضي والمساحة
18	د.ايمن سليمان	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
19	م.تغريد المعايطة	
20	م. عيسى الحسنات	سلطة اقليم البترا التنموي
21	د. نزار جمال حداد	المركز الوطني للبحوث الزراعية
22	د. مسنات الحياري	
23	د. عبير البلاونة	
24	م. الاء وهبه	
25	م. لبنى محاسنة	
26	د. رائد غريب	مؤسسة بذور SEED
27	م. دعاء الديرباني	
28	م. معتصم الحياري	الصندوق الهاشمي لتنمية الموارد البشرية
29	م. دعاء المفلح	
30	ايات الجبور	الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الاردنية
31	م. ميرا حداد	المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ICARDA
32	م. فايزة السليحات	الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN
33	المرحوم باذن الله المهندس عامر معادات	
34	م. قمر الميمي	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة
35	د.مصطفى شديفات	الحديقة النباتية الملكية
36	مجد النبر	معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا(WANA)
37	أ. عبير مدانات	رشيد للنزاهة والشفافية
38	السيد خالد الخوالدة	جمعية أبناء ضانا والقادسية التعاونية
39	ديما عربيات	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة
40	م. قمر الميمي	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة RSCN
41	م. آية حماد	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل-UN HABITAT)